دور الآليات الرقابية لحوكمة الشركات فى الحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة
دراسة نظرية وميدانية

The Role of Corporate Governance Oversight Mechanisms in Reducing Financial Corruption Practices of Management
A Theoretical and Field Study

مستخلص

تعد مجتمعات البلدان النامية من أكثر بلدان العالم تأثراً بداء الفساد، ولعل خطورة الفساد المالى للإدارة تكمن في كونها لا يمكن إستئصالها من الجذور، بل يمكننا القول هو العمل من أجل تقليل آثاره ومخاطره. والملاحظ أنه بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في العديد من الشركات في دول العالم، والتي فجرها الفساد المالي وسوء الإدارة وإفتقارها للرقابة والخبرة والمهارة، بالإضافة إلى نقص الشفافية، أدت هذه الأزمات والإنهيارات إلى تكبد كثير من المساهمين بخسائر مادية فادحة مما دفع العديد من المستثمرين للبحث عن الشركات التي تطبق مفهوم حوكمة الشركات، وقد تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة إتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الإقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة. لذلك تعدالحوكمة أهم وسائل الحد من ظاهرة الفساد المالي للإدارة، وذلك من خلال مجموعة من الآليات الرقابية الداخلية والخارجية، من أبرزها دور ومسؤليات مجلس الإدراة، لجان مجلس الإدارة وأهمها لجنة المراجعة، وكذلك تعزيز دور وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية، وبخاصة مايتصل بإستقلالية هاتين الوظيفتين، وسن التشريعات والقوانين التى تغلظ العقوبات على ممارسات الفساد المالى.

وقد قام الباحث بإختبار أثر تطبيق تلك الآليات فى الحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة من إجابات قوائم الإستقصاء المصممة لإستطلاع آراء المستثمرين فى الشركات المساهمة المصرية عن أثر تلك الآليات، وأثبت التحليل الإحصائى لفروض البحث معنوية تلك الآليات الرقابية لحوكمة الشركات فى التأثير على مصادر وممارسات الفساد المالى للإدارة، وبالتإلى الحد منها؛ لذلك يرى الباحث ضرورة الإلتزام من جانب الشركات المساهمة بتلك الآليات لدورها الفعال فى تهذيب سلوك الإدارة وتقييد دورها فى تحقيق منافع شخصية على حساب الأطراف الأخرى، كما يرى الباحث أن هناك حاجة لتضافر جهود جميع فئات المجتمع المدنى لمكافحة الفساد على مستوى الدولة والشركات للحفاظ على مقدرات الوطن وتحسين مستوى المعيشة على جميع المستويات، وتطوير التعليم المحاسبى الجامعى ليتضمن مناهج المحاسبة القضائية وذلك لتوفير خريجين قادرين على إكتشاف الغش وممارسات الفساد المالى للإدارة.

Abstract

Developing countries' societies are among the world's most affected by corruption. Perhaps the risk of financial corruption for the administration is that it can not be eradicated from the roots. Rather, it can be said to work to reduce its effects and risks. After the series of financial crises that occurred in many companies in the world, which were triggered by financial corruption and mismanagement, lack of control, experience and skill, in addition to the lack of transparency, as these crises and collapses caused many shareholders to suffer material losses, Investors are looking for companies that apply the concept of corporate governance. The importance of governance has grown as a result of the tendency of many countries to shift to capitalist economies where they rely heavily on private companies. Therefore, governance is the most important means of reducing the phenomenon of financial corruption of the Management, through a set of internal and external oversight mechanisms, the most important of which are the role and responsibilities of the Board of Directors, the committees of the Board of Directors and the most important of which is the Audit Committee, Legislation and laws that aggravate penalties for financial corruption practices.
The researcher examined the effect of applying these mechanisms in reducing the financial corruption practices of the Management from the answers of the survey lists designed to explore the opinions of the investors in the Egyptian shareholding companies about the impact of these mechanisms. The statistical analysis of the research grants proved the significance of these mechanisms of corporate governance in influencing sources and practices of financial corruption .The researcher believes that companies should contribute to these mechanisms for their effective role in refining the management behavior and restricting their role in achieving personal benefits at the expense of the other parties. The researcher also believes that there is a need for synergy Hood all civil society groups to combat corruption at the state level and companies to maintain the nation's resources and improve the standard of living at all levels, and the development of accounting university education to include Forensic accounting curricula so as to provide graduates are able to detect fraud and practices for the management of financial corruption.

١-مقدمة

إن إهتمام المجتمع الدولي بمسائل الفساد ليس ظاهرة عابرة، فالواقع حالياً أن الفساد يعرقل النمو الإقتصادى والتنمية المستدامة وكثيراً ما يسفر عن إنتهاكات لحقوق الإنسان؛ ولذا يجب أن تلتزم كل الأطراف الفاعلة بما فيها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني – إلتزاماً راسخاً بوضع حلول لهذه الآفة وتنفيذها– لتعالج قضايا المساءلة والشفافية ويجب أن تشمل هذه الحلول إجراءات ملموسة وقائية على شتى مستويات النظم الإجتماعية والإقتصادية، وفي هذا الصدد يقوم المجتمع الدولي بدور الحافز والداعم لجهود الإصلاح في آن واحد. فالتعقيد الشديد الذي يصاحب الفساد يجعل التعاون والتنسيق الدوليين أمرين أساسيين لنجاح تنفيذ استراتيجيات تحسين النزاهة في إدارة الشركات. وتعد مجتمعات البلدان النامية من أكثر بلدان العالم تأثيرا بهذا الداء الخطير، ولعل خطورة الفساد المالى للإدارة تكمن في كونها لا يمكن إستئصالها من الجذور، بل يمكننا القول هو العمل من أجل تقليل آثاره ومخاطره.

كما أن منع الفساد مسألة مهمة في السياق الإجتماعى والسياسي، كما يتضح ليس فقط من الحالات الأخيرة من الفساد، ولكن أيضا عن طريق زيادة الوعي بهذه المشكلة، إذ يسبب الفساد أضرار إقتصادية خطيرة تتعارض مع المنافسة العادلة ويضعف الثقة في سلامة وسير عمل الإدارة. ومن أجل محاربة الفساد على كافة المستويات الإدارية، فمن المهم تعزيز اليقظة تجاه الأنشطة المتصلة بالفساد، مع التركيز على منع مثل هذه الأنشطة بالتدابير الوقائية، بما في ذلك وضع آليات رقابة فعالة لمواجهة العديد من العوامل التي تساهم في الفساد.

كذلك تحتاج فعالية استراتيجيات مكافحة الفساد إلى أن تكون متلائمة مع البيئة الإجتماعية التي يحدث فيها الفساد،كما أن الفساد ظاهرة معقدة تنطوي على أبعاد إقتصادية وإجتماعية وثقافية وسياسية فقد تكون ذات أسباب متعددة، مثل عدم إتساق القوانين وعبء الحياة الإجتماعية وعدم وجود رقابة فعالة، وبالتالي فإن معظم حالات الفساد له تداعيات أهمها هو تأثيره السلبي على التنمية، وبالتالي تحويل أهدافها، وتبديد الموارد والإمكانيات وتعيق التقدم، وتقويض فعالية وكفاءة عمليات التنمية وبالتالي خلق حالة من القلق وعدم الرضا.

وفى ظل الجهود المبذولة فى مجالى الإصلاح الإدارى والإقتصادى كمدخلين رئيسيين للحد من الفساد فى مصر والتصديق على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٥،الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد عام ٢١٠٤، فقد تم الإعلان عن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فى مصر للسنوات ٢٠١٤– ٢٠١٨ ، والتى تمثل رؤية نحو الإرتقاء بمستوى الأداء الإدارى ،والتأكيد على أن النزاهة والشفافية والمساءلة تعد من أولويات الدولة فى كافة المجالات، كما تهدف إلى وضع خطة واقعية لمكافحة الفساد فى مصر

تعتمد على الإمكانيات والطاقات المتاحة بهدف الحد من مظاهر الفساد. ولأن الحوكمة تستهدف بطبيعتها تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة الإدارة، وتقوم على قواعد وأسس تؤكد أهمية الإلتزام بأحكام القانون والنظام ، وضمان الرقابة على الأداء المالي من خلال تصميم هياكل إدارية محكمة وتنفيذها، يكون من شأنها أن تؤدي إلى محاسبة الإدارة وتحديد كيفية إتخاذ القرارات وتوزيع السلطات بين مجلس الإدارة والمساهمين والإدارة وأصحاب المصلحة والتي من شأنها أن تؤدى بالمحصلة إلى تقليل التنازع في السلطات ومنع الفساد والمحسوبية، ومن ثم تخفيض التعارض في المصالح (Conflict of Interests)، والحد من إستغلال السلطة من قبل بعضهم في غير المصلحة العامة (علاء عبد الوهاب، ٢٠٠٦).

لذلك تعد الحوكمة أهم وسائل الحد من ظاهرة الفساد المالي للإدارة، وذلك من خلال مجموعة من الآليات، من أبرزها الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية، وكذلك تعزيز دور وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية، وبخاصة مايتصل بإستقلالية هاتين الوظيفتين.

٢- مشكلة البحث

إن الإنهيارات الكبيرة لمنشآت الأعمال – مثل الفضيحة الشهيرة لبنك الإعتماد والتجارة الدولى، وكارثة بنوك الإدخار والإقراض Saving and loan Banks فى الولايات المتحدة، والفجوة الكبيرة بين مرتبات ومكافآت المسئولين التنفيذيين فى الشركات وبين أداء تلك الشركات، وكذلك إفلاسات شركة أنرون وورلدكوم وغيرها من الممارسات الخاطئة فى قطاعات الأعمال والإقتصاد ، جعل الإخفاق فى جذب المستويات الكافية من رأس المال يهدد وجود المنشآت ذاتها، مما يكون له أثار شديدة الوطأة على الإقتصاديات، وإضاعة المكاسب الإجتماعية والإقتصادية، مما أفقد هذه الشركات مصداقية الجدوى المالية لها وإفتقاد الشفافية فى كل ما يتصل بقوائمها المالية وإجراءاتها فى المحاسبة والمراجعة.

كما أن ظاهرة الفساد المالي لا تقتصر في تداعياتها على ما تفرزه من سلبيات على قطاع معين من المجتمع، وإنما تمتد آثارها لتطال كافة أفراد المجتمع وقطاعاته، ذلك أن لها تأثيراً مباشراً على إقتصاد الدولة بإعتبارها تعرقل عجلة التنمية الإقتصادية، إضافة إلى أنها تؤدي إلى إختلال الهيكل التركيبي للمجتمع، كما أنها تعمل على إعتياد الأفراد لسلوكيات يرفضها كل مجتمع ينشد المحافظة على ما بني عليه من قيم ومبادئ، ناهيك عن تأثيرها على الحياة السياسية وظهور أنظمة وهيئات معتمدة علي سيطرة رأس المال والرشوة. والملاحظ أنه بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في العديد من الشركات في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن الماضي، والتي فجرها الفساد المالي وسوء الإدارة وإفتقارها للرقابة والخبرة والمهارة بالإضافة إلى نقص الشفافية، أدت هذه الأزمات والإنهيارات إلى تكبد كثير من المساهمين بخسائر مادية فادحة مما دفع العديد من المستثمرين للبحث عن الشركات التي تطبق مفهوم حوكمة الشركات.

وقد تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لإتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الإقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة كما أن أحد المبادئ التى تقوم عليها الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فى مصر هو مبدأ الحوكمة الذى يتعين على الحكومة أن تطبقه فى إتباع مبادئ الشفافية والنزاهة والكفاءة والفاعلية ،والمساءلة والمحاسبة (الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فى مصر٢٠١٤-٢٠١٨، ص١٥).

نتيجة لكل ذلك زاد الإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الإقتصادية، لذا فإننا من خلال هذا البحث سنحاول عرض وجهة النظر المحاسبية لتفعيل دور الآليات الرقابية لحوكمة الشركات فى محاربة الفساد المالى وسوء الإدارة حتى يمكن توطيد العلاقة بين الشركة ومساهميها بهدف حماية مصالحهم وإستثماراتهم المالية.

٣- هدف البحث:

تهدف الدراسة إلى إستطلاع آراء المستثمرين في الشركات المساهمة المصرية فى مدى تأثير الآليات الرقابية لحوكمة الشركات فى الحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة فى تلك الشركات، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

(أ) دراسة وتحليل مفهوم الفساد المالى للإدارة، ومصادر حدوث تلك الممارسات من جانب الإدارة.

(ب) تحديد الآليات الرقابية الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات.

(ج) دور الآليات الرقابية لحوكمة الشركات فى تضييق والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة فى الشركات المساهمة المصرية.

(د) إختبار فروض الدراسة ميدانياً في ضوء إجابات قوائم الإستقصاء.

٤- أهمية البحث:

إن المستثمرين يسعون إلى الشركات التى تتمتع بهياكل حوكمة سليمة وقوية، لأنها تمثل مجموعة القواعد التى تجرى بموجبها إدارة الشركة داخلياً، كما يتم وفقاً لها إشراف مجلس الإدارة على الشركة؛ بهدف حماية المصالح والإستثمارات المالية للمساهمين فى ظل وجود الشفافية والإفصاح الكامل عن كل ما يتصل بنتائجها المالية فى الوقت المناسب لتفادى الأزمات المالية التى فجرها الفساد وسوء الإدارة.

لذا فإن أهمية البحث تنطلق من ضرورة التطبيق السليم لآليات الحوكمة لتفادى الفشل المالى والأزمات الإقتصادية، مع عدم إغفال أهميتها فى القطاع العام بجانب القطاع الخاص لمحاولة القضاء على إنتشار الفساد لضمان حصول الشعب على عائد عادل من الأصول الوطنية، وإستمرار النشاط الإقتصادى وتحقيق النمو، ودعم القرارات التنافسية.

لذلك ترجع أهمية هذا البحث للإعتبارات التالية :

أ – ندرة البحوث التطبيقية التي أجريت في مجال العلاقة بين الآليات الرقابية لحوكمة الشركات وممارسات الفساد المالى، حيث إهتمت معظم الدراسات السابقة بإختبار العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وبين كل من: الإفصاح والشفافية، جودة التقارير المالية، لجان مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، مدى تطبيق كل آلية من آليات الحوكمة فى الشركات كل على حدة.

ب – وجود قصور في الدراسات السابقة حيث إقتصرت على دراسة بعض آليات الحوكمة دون الأخرى ، وكذلك إقتصرت على دراسة أثار بعض آليات حوكمة الشركات على بعض مراحل الرقابة داخل الشركة مثل لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية .

٥- منهج البحث:

في إطار محاولة تحقيق أهداف البحث يتبع الباحث المنهجين الإستقرائي والإستنباطي معاً وذلك بهدف إستقراء وتصنيف الأدبيات في مجال حوكمة الشركات وممارسات الفساد المالى فى الشركات المساهمة، ومحاولة إستكشاف أسباب وجود تلك الظاهرة فى الشركات المصرية، وإستنباط الحلول الممكنة لتضييق تلك الظاهرة.

٦- فروض البحث

فى ضوء الأهداف السابقة للبحث وطبيعة المشكلة قام الباحث بإشتقاق الفروض التالية فى صورة الفرض البديل لإختبارها إحصائياً.

الفرض الأول: توجد علاقة بين تطبيق الآليات الرقابية الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات مجتمعة والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

الفرض الثانى: توجد علاقة بين التطبيق السليم للآليات الرقابية لحوكمة الشركات التى تحدد مسؤليات مجلس الإدارة وقواعد تشكيله والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

الفرض الثالث: توجد علاقة بين التطبيق السليم للآليات الرقابية لحوكمة الشركات التى تعمق دور لجان مجلس الإدارة وأهداف لجنة المراجعة والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

الفرض الرابع: توجد علاقة بين التطبيق السليم للآليات الرقابية لحوكمة الشركات التى تحدد مهام المراجعة الداخلية وتحقق استقلالياتها والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

الفرض الخامس: توجد علاقة بين التطبيق السليم للآليات الرقابية لحوكمة الشركات التى تحقق أهداف المنافسة فى سوق العمل الإدارى وسوق المنتجات والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

الفرض السادس: توجد علاقة بين التطبيق السليم للآليات الرقابية للمراجعة الخارجية والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

الفرض السابع: توجد علاقة بين التطبيق السليم للآليات الرقابية لحوكمة الشركات من سن التشريعات والقوانين والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

الفرض الثامن: توجد علاقة بين التطبيق السليم للآليات الرقابية لحوكمة الشركات التى تحقق آليات سوق المال والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

٧- الدراسات السابقة

١- دراسة(٢٠٠٢),Goodwin and Seow

قامت بدراسة آثار ستة آليات لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ومراجعتها، وتتمثل آليات الحوكمة موضع الدراسة في: قوة لجنة المراجعة، وجود مراجعة داخلية لدى العميل، قوة السلوك الأخلاقي للشركة، تغيير شريك المراجعة، قيام مراقب الحسابات بتقديم خدمات المراجعة الداخلية للعميل، قيام مراقب الحسابات بمراجعة جميع شركات العميل، وأجريت الدراسة على عينة من المديرين ومراقبي الحسابات في سنغافورة، حيث تم توزيع ٤٠٠ قائمة على المديرين وبلغت نسبة الردود ١٨% فقط، كما تم توزيع ٢٠٠ قائمة على مراقبي الحسابات وبلغت نسبة الردود ٣١% فقط.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

١ – أن المراجعة الداخلية لها أهمية معنوية عالية، في حين أن قوة السلوك الأخلاقي للشركة كان لها أهمية معنوية ضعيفة، أما لجنة المراجعة فلم يكن لها أية أهمية معنوية.

٢ – يعتقد المديرين أن التنفيذ الصارم لقواعد الحوكمة يؤثر على منع وإكتشاف غش الإدارة، في حين يرى مراقبي الحسابات عكس ذلك، كما يرى مراقبي الحسابات أن وجود المراجعة الداخلية له أثر معنوي على قدرة الشركة على إكتشاف غش الإدارة.

٣ – تشير النتائج إلى أن تغيير شريك المراجعة لم يكن له أثر معنوي على جودة التقارير المالية، وهذا عكس ما تطالب به معايير المراجعة الدولية.

٤ – أن قيام المراجع بمراجعة جميع شركات العميل تساعده على مقاومة ضغوط الإدارة في حين يوجد أثر معنوي ضعيف لهذه الآلية على قدرة المراجع على إكتشاف أخطاء القوائم المالية.

وعلى الرغم من النتائج السابقة، إلا أن الدراسة لم تتناول آليات الحوكمة الهامة الأخرى مثل: هيكل وخبرة مجلس الإدارة، قيام مراقب الحسابات بتقديم الخدمات الإدارية والإستشارية للعميل، ما إذا كان رئيس

المجلس يشغل وظيفة المدير التنفيذي الرئيسي أم لا، تحديد إدراك الأطراف الأخرى للحوكمة مثل المستثمرين والمراجعين الداخليين.

٢ –دراسة (٢٠٠٣),Imhaff and Eugene

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جودة المراجعة وحوكمة الشركات في أمريكا، حيث قامت بدراسة تحليلية للمراجعة والمحاسبة وحوكمة الشركات في الماضي والحاضر بهدف مراجعة التطور التاريخي لهما من أجل تحديد وفهم خصائصهم البارزة في الماضي والتي أدت إلى فشل بيئة التقارير المالية، ثم إقتراح التغيرات اللازمة فيهما لعلاج هذا الفشل لضمان جودة ونزاهة عملية التقارير المالية، ثم تحفيز البحوث التجريبية لدعم جودة ونزاهة هذه التقارير في المستقبل. ولقد إقترحت الدراسة إجراء تغييرات حقيقية في حوكمة الشركات قبل تطوير جودة المحاسبة والمراجعة، وفي النهاية توصلت الدراسة إلى نوعين من التوصيات بشأن دعم جودة ونزاهة التقارير المالية في المستقبل هما:

أولاً: التوصيات المقترحة لدعم إستقلال وكفاءة مجلس الإدارة:

يجب أن تأخذ لجنة سوق الأوراق المالية SEC فى أمريكا القيادة في تحسين نظم حوكمة الشركات، وتقترح الدراسة أن تأخذ اللجنة في إعتبارها التغيرات الهامة التالية:

١ – منع المدير المالي أو المدير التنفيذي CEO للشركة من التصرف كرئيس لمجلس الإدارة، وكذلك منعه من التدخل في تعيين المديرين أو وضع جدول أعمال المجلس ومحتوياته.

٢ – منع كل المديرين الخارجيين من إمتلاك أسهم في أي شركة يكونوا أعضاء في مجلس إدارتها.

٣ – فيما عدا المدير التنفيذي الرئيسي للشركة يجب أن يتضمن تشكيل المجلس مديرين من الخارج وبشرط ألا يكون سبق لهم العمل كموظفين في الشركة أو لديهم علاقات هامة مع الشركة أو مع المديرين التنفيذيين في الإدارة العليا.

٤ – إلتزام أعضاء المجلس من الخارج ببرنامج تعليمي مستمر يحتوي على ٣٠ ساعة دراسية معتمدة سنوياً.

ثانياً: مقترحات بشأن دعم إستقلال مراقب الحسابات:

١ – منع مراقبى الحسابات الذين كانوا يعملون كمديرين أو كأعضاء مجلس إدارة أو كمراجعين سابقين في نفس الشركة من مراجعة هذه الشركة.

٢ – التغير الإلزامي لشركة المراجعة كل ٣ سنوات، وهذا ما أشار إليه قانون SarbanesOxley of ٢٠٠٢ ، ويجب أن يكون إلزامي من قبل SEC أو بورصات الأسهم، ويفضل أن يقوم AICPA بدور الريادة في هذا المجال وإلزام جميع الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية SEC بذلك.

٣ – تطوير مبادئ المحاسبة المتعارف عليها GAAP لتحقيق شفافية عالية في التقارير المالية من خلال الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية .

وعلى الرغم من أهمية التوصيات السابقة، إلا أنها توصيات نظرية، كما أنها مجال للجدل والخلاف بين المنظمات المسئولة عن تطوير المحاسبة والمراجعة لضمان جودة ونزاهة التقارير المالية في المستقبل.

٤– دراسة (٢٠٠٣) Adkins

ركزت هذه الدراسة على التوصيات الصادرة عن لجنة (Board. S Blue Ribbon Commission) والمتعلقة بتحسن إجراءات حوكمة الشركات والممارسات المحاسبية والمراجعة بهدف منع السلوك الإنتهازى للإدارة وهى كما يلى:

- ضرورة فصل رؤساء مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية٠
- أن يكون مجلس الإدارة مستقل عن الإدارة التنفيذية للشركة ويجب أن تعمل إدارة الشركة بشكل مستقل٠
- إيجاد و تفعيل وظيفة المدير التنفيذي الرئيسى٠
- ضرورة توافر المؤهلات والخبرات فى المديرين٠
- وضع قواعد للسلوك الأخلاقى لأداء الشركات والإلتزام بها٠
- إعطاء الدور للجان المراجعة ووسائل الرقابة الأخرى للقيام بعملها.
- قيام المراجعين بالإلتزام بمعايير المراجعة.
- تكوين مؤسسات لزيادة كفاءة المديرين.
- مراجعة التوصيات والإقتراحات الخاصة بمكافآت المديرين التنفيذيين.

وطالبت الدراسة بضرورة تنفيذ تلك الإجراءات ومتابعة تنفيذها على فترات دورية فى الشركات.

٥– دراسة (٢٠٠٣) Klaus and Leyens

قام الباحثان بدراسة تطبيق وتطوير مفهوم حوكمة الشركات فى دول أوروبا وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يؤدى تطبيق مفهوم حوكمة الشركات فى الشركات الأوروبية إلي الوصول إلى رقابة إدارية داخلية فعالة.
- فى كل من إنجلترا وفرنسا وجد الباحثان زيادة فى عدد الشركات التى تقوم بتطبيق مفهوم الحوكمة، وأدى ذلك إلى زيادة آليات ووسائل الرقابة الداخلية المستقلة عن هيكل مجلس الإدارة، وذلك عن طريق لجان المراجعة.

- المطالبة بوجود المديرين المستقلين وذلك لتخفيض سلطة مجلس الإدارة – وإيجاد وظيفة المدير التنفيذي الرئيسي.
- في ألمانيا تم وضع القواعد الخاصة بتطبيق إجراءات الحوكمة فى عام ٢٠٠٢، والذى يتطلب ضرورة وجود مجلس رقابة، والذى يقوم بدور إستراتيجي فى مراقبة الشركات .
- في إيطاليا يتم التركيز على ضرورة وجود لجان المراجعة الداخلية لضمان التطبيق الجيد لحوكمة الشركات.
- في إنجلترا ومنذ عام ١٩٩٨ وحتى الأن تسعى إلى وضع قواعد لتنظيم السلوك داخل لجان المراجعة والتى تعتبرها إنجلترا المؤشر الأساسى لجودة حوكمة الشركات وتطبيقها بشكل جيد وفعال.

٦- دراسة(٢٠٠٤) Solomon, et al.

تناولت الدراسة تحليل الحالة الراهنة لمهنة المحاسبة وتحديد العلاقة بين حوكمة الشركات والمساءلة، وتحديد أسباب فشل الشركات وخداع المستثمرين وتحويل الثروة والموارد من المساهمين إلى الإدارة، وإستخدام المعلومات المحاسبية في خداع وغش المساهمين. وقد حددت الدراسة أطراف مشاكل حوكمة الشركات بكل من واضعي المعايير المحاسبية، المراجعون، العميل (المنشأة)، مكاتب المراجعة ، الإدارة.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه قبل صدور قانون Surbane- Oxley Law كان إهتمام المراجعين هو زيادة الإيرادات وذلك من خلال تقديم الإستشارات مقابل إهتمام أقل بعملية المراجعة، والتعاقد مع الإدارة بإعتبارها العميل، والسماح بتقديم كل من المراجعة الداخلية والخارجية.

كما توصلت الدراسة إلى أن الوضع قبل القانون بالنسبة لمجلس الإدارة يتصف ببعض جوانب القصور أهمها إختيار أعضاء مجلس الإدارة بواسطة المديرين التنفيذيين سواء كانوا أصدقاء لهم أو هناك مصالح مادية، ويتم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ليس على أساس الأداء. كما أن هناك قصور في الشركات تتمثل في ضعف الرقابة الداخلية، وعدم الربط بين الرقابة الداخلية والخارجية، وضعف نظم الأمان وشيوع المسئولية. كما يتصف النظام السابق للحوافز الإدارية بأنه نظام معقد يترتب عليه تحويل الثروة من المساهمين إلى الإدارة بأي وسائل.

وبناءاً على الوضع السابق، فقد جاءت الإصلاحات الجوهرية في أمريكا من خلال قانون Surbane- Oxley Law والذي يهدف إلى التأكيد على ضرورة فعالية حوكمة الشركات وتحديد المسئوليات، وتطلب القانون ضرورة وجود لجنة للمكافآت ولجنة لحوكمة الشركات، وضرورة وجود سياسات لحوكمة الشركات، وتبني المعايير الأخلاقية، كما تطلب القانون ضرورة وجود لجنة مراجعة مستقلة عن مجلس الإدارة، تقوم هذه اللجنة بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه، ويقدم المراجع الداخلي تقريره إلى هذه

اللجنة، مع ضرورة عدم قيام المراجع بتقديم إستشارات إلى العميل إذا تعارض ذلك مع عملية المراجعة، كما يجب على المراجع الخارجي أن يصدق على جودة الرقابة الداخلية للعميل، كما تطلب القانون ضرورة تناوب القائمين على عملية المراجعة.

٧- دراسة (٢٠٠٤)Dedman,et al

ذكرت الدراسة أنه من أجل جعل تكاليف التمويل أقل ما يمكن فعلي الشركات أن تختار أدوات للحوكمة ذات كفاءة تقلل تكاليف الحماية للمستثمر إلي أدني حد ممكن. هذه الأدوات تختلف وتتنوع بين الشركات ذات الخصائص المختلفة ولكنها غالباً ما تتضمن نفس هيكل مجلس الإدارة، هيكل التمويل، هيكل الملكية، عقود المكافآت .هذه الدراسة ركزت على عنصر واحد من الأصول في الشركات وهو الأصول غير الملموسة(وأهمها تكاليف البحوث والتطوير) والتي تجعل أدوات الحماية تتنوع بين الشركات المرتفعة القيمة للأصول غير الملموسة والتي تعتبر عنصر جوهري من أصول هذه الشركات (شركات التقنية الحيوية Bio-Technology) وهذه الأصول تحتاج أن توضع تحت سيطرة قواعد قوية لحوكمة الشركات لأن بها عدم تماثل كبير للمعلومات بين المديرين وحملة الأسهم.

ولقد ركزت هذه الدراسة علي حوكمة الشركات التي تطبق في الشركات ذات الحجم الواحد، ولكنها تختلف في جانب واحد فقط وهو حجم الأصول غير الملموسة وتشمل (تكاليف البحوث والتطوير R&D) في شركات التقنية الحيوية، حيث تمت المقارنة مع الشركات التي لا يوجد لديها تكاليف بحوث وتطوير(عينة الرقابة) وبالتالي وُجد أنه تنشأ مشاكل مختلفة لحوكمة الشركات وأهمها الإهتمام الخاص بالرقابة علي تسريب المعلومات المالية قبل نشر القوائم المالية، ولقد أظهرت الدراسة أن شركات التكنولوجيا الحيوية ترتبط بسياسات مالية، وسياسات للحوكمة مختلفة عن مجموعة الرقابة لعينة الدراسة.

٨- دراسة (٢٠٠٥) Rezaee

أشارت الدراسة إلى أن الغش فى القوائم المالية للشركات هو محاولة متعمدة من قبل القائمين على إدارة المنشأة لتضليل مستخدمى القوائم المالية المنشورة من خلال التحريف والتعديل والتلاعب فى هذه القوائم وإستخدام أساليب غير مشروعة لتحقيق عوائد غير عادية على حساب الغير، لذلك فإن ممارسة الغش فى المعلومات المحاسبية يقوم على ثلاثة أركان: الدوافع أو الضغوط لإرتكاب الغش، توافر الفرصة لإرتكاب الغش، وجود مبررات لمرتكبى الغش لتضليل مستخدمى القوائم المالية.

٩- دراسة (٢٠٠٦) Houck,et al

أوضحت الدراسة الفرق بين الغش والفساد، وأشارت إلى أن الغش هو أفعال إحتيالية يتم القيام بها للحصول على مزايا بالإعتماد على تصرفات خاطئة، فى حين أن الفساد هو سلوك معيب يقوم به أحد

الاشخاص مثل الرشوة والهبات غير القانونية وإستغلال التعارض فى المصالح، وهذا هو ما تقوم به الإدارة من خلال إستغلال مركزها التنافسى فيما يتعلق بالمعلومات، أو الجوانب الأخرى فى المنشأة، وأشارت الدراسة إلى أن الغش فى القوائم المالية للشركات هو أحد صور الفساد المالى للإدارة.

١٠- دراسة (٢٠٠٧) Larcker,et al

هذه الدراسة إختبرت الإختلافات في سبعة مجموعات لمؤشرات الحوكمة بين أنواع الشركات المختلفة وهذه المؤشرات هي:

- هيكل ملكية الأسهم بواسطة الأشخاص.
- خصائص ترتبط بمجلس الإدارة.
- نسبة الديون والأسهم الممتازة في هيكل الملكية.
- هيكل الملكية الخاص بالمديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة.
- خطط الحوافز والمكافآت.
- أدوات الحماية ضد الإستحواذ Anti- Takeover
- هيكل ملكية الأسهم بواسطة المؤسسات.

وتم إستخدام هذه المؤشرات لتكوين مقاييس Indices لمؤشرات الحوكمة. وأظهرت نتائج التحليل أن مقاييس مؤشرات الحوكمة ترتبط بالأداء التشغيلي المستقبلي، وترتبط معنوياً بالزيادة في عوائد الأسهم، وأن هذه المقاييس ترتبط إرتباطاً منخفضاً مع الزيادة في عوائد الأسهم، ولا توجد علاقة بين تلك المقاييس وبين المحاسبة عن إعادة تقييم عناصر القوائم المالية Accounting restatements.

١١- دراسة (٢٠١٠) Alexandre,et al

هدفت هذه الدراسة إلي التحقق من توافر المحددات الداخلية لحوكمة الشركات كاللجان الداخلية وتقييم التطبيق الإختيارى لقواعد الحوكمة فى الشركات البرازيلية في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٤ وذلك بالتطبيق على الشركات المساهمة الكبيرة . وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن هناك تزايد كبير فى مستوى تطبيق قواعد الحوكمة ، ولكن هناك مجالات أخرى و أكبر للتحسين ، وأن هناك عدم تجانس كبير بين الشركات البرازيلية فى المستوى المطبق من آليات وقواعد الحوكمة، وأن الإلتزام الإختيارى بقواعد الحوكمة وضع قيود ومتطلبات جديدة علي الشركات ترتبط إيجابيا بمستوى الحوكمة المطبق، وأن تخفيض أو عدم إستخدام الأسهم التى ليس لها حق التصويت ساعد فى تطوير ممارسات الحوكمة المطبقة.

١٢- دراسة أحمد كامل سالم (٢٠١٠)

أوضحت الدراسة بأن الغش فى محتوى التقارير المالية يتم إرتكابه سواء بواسطة الإدارة (غش الإدارة)أو بواسطة العاملين بها (غش المنشأة) يتم من خلال التحريفات المتعمدة لمحتوى التقارير المالية، أو إساءة إستخدام أصول المنشأة، ويتطلب القضاء على ذلك الحاجة إلى خدمات المراجع الخارجى. كما أن

الإحتيال هو جريمة إقتصادية يتضمن نوعاً من الغش أو الخداع ويعتمد على تشويه وتزييف المعلومات والحقائق من أجل تحقيق منافع خاصة.

١٣- دراسة (٢٠١١)Gottschalk & Saether

تعتبر الجريمة المالية من الأساليب الإحتيالية لحالات الغش والفساد، لذلك قام الباحثان بفحص الجريمة المالية في منظمات الأعمال في النرويج بهدف معرفة مدى كفاءة وقدرة الإدارة على التعامل مع الجريمة المالية، وأسباب صعوبة إكتشاف وفحص وتحليل الجريمة المالية، وأسباب صعوبة إدارة ومنع الجريمة المالية، وكذلك أثار إستخدام أساليب تكنولوجيا المعلومات وبالمثل مصادر الحصول على المعلومات فى مكافحة الجريمة المالية، وأشارت النتائج إلى أن المديرين التنفيذين ركزوا قدراتهم وكفاءاتهم على وضع أساليب وإجراءات رقابية ترتبط بالإفصاح بهدف منع الجريمة المالية، الإ أنهم بمجرد حدوث الجريمة المالية فإنهم لا يستطيعون إجراء المقابلات أو فحص المستندات وإيجاد الأدلة الإلكترونية التي تثبت وقوع الجريمة.

ولقد توصل الباحثان إلى أن المديرين التنفيذين في الشركات الكبيرة في النرويج كانوا أكثر كفاءة وقدرة على تطبيق الأساليب والإجراءات الرقابية التي ترتبط بالإفصاح وذلك لمنع الجريمة المالية ، بينما كانوا أقل كفاءة وقدرة بالنسبة لإجراء المقابلات ، فحص المستندات وجمع الأدلة الإلكترونية لإثبات حدوث الجريمة المالية. أيضا تبين أن غش القروض وغش بطاقات الإئتمان كانت أكثر أساليب الجريمة المالية حدوثاً وتكراراً. بينما كانت حالات الغش الضريبي الأقل حدوثاً،أما فيما يتعلق بأثار إستخدام أساليب تكنولوجيا المعلومات على مكافحة الجريمة المالية، فقد تبين أن إستخدام هذه الأساليب في جمع المعلومات عن الجريمة المالية كانت الأكثر أهمية، في حين لم تستخدم هذه الأساليب في إختيار إجراءات الفحص الخاصة بالجريمة.

أما فيما يتعلق بأثار مصادر الحصول على المعلومات على مكافحة الجريمة المالية، فقد تبين أن أهم مصادر الحصول على المعلومات لمنع الجريمة تشمل: تبادل المعلومات مع الشركات الأخرى، الاتصال مع الأشخاص في الإدارات المهمة داخل الشركات، مراقبة الأشخاص المحتمل تورطهم في الجريمة داخل الشركة، وأخيراً المعلومات المنشورة في وسائل الصحافة والإعلام .

١٤- تقارير منظمة الشفافية الدولية (٢٠١١)

أشارت التقارير إلى أن أسباب الفساد الوظيفي بالقطاع المالي تتمثل في : ضعف أو عدم ملائمة الإشراف المالي والنظام القانوني، وسيطرة الإدارة على المؤسسات المالية ، وسيطرة المؤسسات المالية على الهيئات التشريعية والمالية، والضعف التنظيمي وعدم ملائمة نظم الثواب والعقاب في المؤسسات المالية وبالمثل بالنسبة للأفراد، أيضاً تبين أن ضعف آليات وأساليب حوكمة الشركات كانت من الأسباب الرئيسية

لحالات الفساد والغش الوظيفي، فوفقاً لتقارير منظمة الشفافية الدولية فإن نسبة الأشخاص الذين تورطوا في دفع رشاوى خلال عام ٢٠١٠ م بلغت ٤٠% في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أن مديرى الشركات فى الصين والهند وروسيا تورطوا في دفع رشاوى عند قيامهم بأداء أعمال خارج بلادهم، وعلى العكس من ذلك فإن المديرين فى دول أوروبا أو الدول الأكثر تقدما كانت الأقل دفعا للرشاوى.

١٥- Rivest &Lanoue(٢٠١٢)

ترى الدراسة أن حالات الغش والفساد تتأثر بخصائص مرتكبيها ، لذلك تم فحص أثر خصائص مرتكبي الغش على حالات الغش الوظيفي بالشركات الكندية ، حيث تم استطلاع أراء أعضاء الجمعية المهنية لفاحصي الغش في عام ٢٠٠٦م لمعرفة أثر خصائص مرتكبي الغش الوظيفي على خسائر حالات الغش ، وتشير النتائج إلى أن خصائص مرتكبي الغش مثل: المركز الوظيفي (الموظف، المدير، المدير التنفيذي، المالك) ، النوع (ذكر/ أنثى) ، المستوى التعليمي ، وجود إتفاق على فعل الغش بين الموظفين ، تؤثر على حجم الخسائر الناتجة من الغش ، أيضاً فإن الإنهيارات الناتجة عن حالات الغش مثل: Enron، Bernie Madoff،Parmalat أدت إلى زيادة إهتمام الجمهور بالخسائر الإقتصادية والإجتماعية التي تنتج من هذه الجرائم. وبالتالي تزايد الإهتمام بدراسة أثار خصائص مرتكبي الغش مثل:

(المركز الوظيفي، الجنس ، المستوى التعليمي ، طول مدة بقاء الموظف بالشركة ، وجود إتفاق على فعل الغش بين الموظفين) على خسائر الفساد والغش الوظيفي في الشركات الكندية ، في حين أن مستوى سلطة مرتكب الغش و وجود إتفاق على فعل الغش بين الموظفين يؤديان لزيادة خسائر الغش من خلال توفير فرصة كبيرة لتجنب الرقابة الداخلية وإرتكاب الغش. وهذه النتائج لفتت نظر الشركات على ضرورة تحسين أساليب الرقابة الداخلية في المستويات الوظيفية العليا لتقليل خسائر ومخاطر حالات غش الموظفين، حيث أن تصميم وتنفيذ أساليب رقابية مثل: الخطوط الساخنة، الفصل بين المهام المتعارضة، التقارير السرية سوف تساعد على منع وإكتشاف حالات الغش قبل حدوث الخسائر المالية ومن ثم تقليل الأضرار التي تلحق بالمنظمات، كما تبين أن حالات الغش الوظيفي تشمل: سوء إستغلال الأصول، الفساد، وتضليل القوائم المالية، و أن ٨٠ % من حالات الغش أرتكبها الموظفين والمديرين، كما أن غالبية حالات الغش الوظيفي كانت بسبب موظف وحيد وليس بسبب الإتفاق بين الموظفين، كما أن الموظفين ذوى المؤهلات التعليمية قبل الجامعية تزيد من فرص وحالات الغش الوظيفي، أما الموظفين الإناث فكانوا أقل ميلاً لإرتكاب الغش الوظيفي، وبالمثل طول فترة العمل بالشركة يؤدى إلى زيادة خسائر الغش.

١٦- دراسة علاء زلط (٢٠١٣)

أشارت الدراسة أن صور الغش والإحتيال والفساد المالى والإدارى التى تقاومها المراجعة تشمل:

- إختلاس الأصول.
- التمثيل الكاذب للقوائم المالية.
- المحاسبة الإبداعية.
- تضخيم بيانات القوائم المالية.
- الفساد فى الهيكل الإدارى لمنشآت الأعمال.

التعليق على الدراسات السابقة

يرى الباحث أن الدراسات السابقة ركزت على صورة واحدة أو صورتين من مظاهر الفساد المالى للإدارة، إلا أن صور الغش والفساد المالى للإدارة تشمل صور كثيرة منها:

- المعالجات الخاطئة للأصول غير الملموسة.
- المبالغة فى تقييم بعض عناصر الأصول والخصوم.
- التلاعب والتضليل فى إعداد القوائم والتقارير المالية.
- سوء إستغلال موارد المنشأة من خلال غش وفساد الموظفين والمديرين بها.
- إستخدام أساليب التمويل خارج الميزانية للتلاعب فى القوائم المالية.
- عمليات غسيل الأموال.
- التلاعب فى الأرباح من خلال ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- سوء إستخدام مرونة السياسات والمبادئ المحاسبية فى معالجة العمليات المالية وخاصة الإيرادات.
- الإتجار بالمعلومات الداخلية للمنشأة.
- تقديم الرشاوى والهدايا للتستر على العمليات غير القانونية والسرقة والإختلاس والتزوير، والتحايل على اللوائح والقوانين ومخالفتها.
- تضليل مستخدمى المعلومات المحاسبية من الفئات المهتمة بالمنشأة.

٨- الإطار النظرى للبحث

١/٨ الإطار العام لحوكمة الشركات

١/١/٨ مفهوم وأهمية حوكمة الشركات

ولقد تعاظم الإهتمام بهذا بمفهوم أو مصطلح "حوكمة الشركات" فى العديد من الإقتصاديات الناشئة والمتقدمة على حد سواء خلال العقود الأخيرة، وخاصة فى أعقاب الإنهيارات الإقتصادية والأزمات المالية للكثير من الشركات، ولقد ترتب على ذلك خسارة مساهمى تلك الشركات لكل أو معظم إستثماراتهم بها، وفقدان الآف العاملين والموظفين لوظائفهم ومعاشاتهم، ولقد عانت البنوك والمؤسسات المالية المتعاملة مع

تلك الشركات من خسائر مالية كبيرة، وقد أحدث ذلك تأثيراً سلبياً على ثقة المستثمرين فى أسواق المال و ما صاحب ذلك من حدوث هبوط حاد فى أسعار الأسهم بالبورصات الأمريكية بل ومعظم البورصات العالمية. وهو الأمر الذى أدى إلى تزايد الإنتقادات للنظم التى تمنح المزيد من السلطات لإدارات الشركات وتحد من مسئولياتها تجاه ما تتخذه من قرارات، وإساءة إستخدام تلك الحرية وذلك بالتلاعب فى الأرقام المحاسبية بما يخدم مصالحها الخاصة على حساب مصالح حملة الأسهم. ولقد تزايد القلق حول قضية "إستقلال" المراجعين الخارجيين، خاصة فى أعقاب ما حدث مؤخراً من إنتهاكات للقواعد التى تمنع مراجعى الحسابات من الإستثمار فى الشركات التى يتولون مراجعة حساباتها (أنظر فى ذلك: البنك الأهلى المصرى، ٢٠٠٣؛ أمين لطفى، ٢٠٠٣؛ حازم حسن، ٢٠٠٣؛ عبد الناصر درويش، ٢٠٠٣؛ عاطف أحمد، ٢٠٠٣؛ محمود فخرا وأخرون، ٢٠٠٣؛ Beasley،Demirag et al. ٢٠٠٠، et al.، Cohen and ٢٠٠٠; and ١٩٩٩ ٢٠٠١; Elloumi and ، ٢٠٠١; Weir and Laing، and Salterio، ٢٠٠٠; DeZoort،Hanno ٢٠٠٣; Oyelere and ، ٢٠٠٢; Ararat and Ugur، ٢٠٠١; Walker and Fox،Gueyie (٢٠٠٧، ٢٠٠٩; and Abu-Musa،Mohamed

ولقد عرفها البعض بأنها "الآليات التي يمارس من خلالها أصحاب المصلحة فى الشركة رقابة وتحكم على الأطراف الداخلية والإدارة والتي تمكن من حماية مصالحهم" (John&Senbet,١٩٩٨,p.٣٧٢). وقد تم أيضاً تعريفها بأنها "نظام ومجموعة آليات ضرورية لتحقيق الأهداف التنظيمية والمحافظة على التوازن بين أصحاب المصالح المختلفة فى الشركة مع التأكيد على الكفاءة التشغيلية، والرقابة الإدارية والمشاركة والتوازن بين قوى إتخاذ القرار والشفافية فى التقارير المالية المنشورة (سمير الجزار، ٢٠٠٤). كذلك عرفها البعض على أنها"تشير إلى الطريقة التى تمارس بها الشركة إدارة محفظة أصولها ومواردها بهدف الحفاظ على القيمة المضافة للمساهمين، وزيادة رضاء أصحاب المصالح فى سياق رسالة المنشأة"(Al Azzam,et al. ٢٠١٥ p.٦٤) ، ويؤكد البعض أنه توجد مجموعة مختلفة من التعاريف لمعنى "ممارسة السلطة" أو"حوكمة الشركات"، ويبدو أنها جميعها تتفق على مجموعة من المبادىء التى تتضمن الأفكار الآتية:

- وجود أنظمة بينية داخل الأقسام المختلفة للشركة.
- تنظيم العلاقات بين مجلس إدارة المنظمة ومساهميها والمتعاملين معها وذوى المصالح.
- أن المنظمة تدار بما يخدم مصالح المساهمين والمتعاملين معها (صالح حسين، ٢٠٠٣).

وطبقاً لمبادىء منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية OECD(٢٠٠٣) فإن أسلوب "حوكمة الشركات" لايُعد أن يكون واحداً من مكونات الإطار الإقتصادى الذى تعمل الشركات من خلاله، والذى يتضمن – على

سبيل المثال – السياسات الإقتصادية على المستوى الكلى، ودرجة المنافسة فى أسواق المنتجات وأسواق عناصر الإنتاج. كما يعتمد إطار "حوكمة الشركات" على البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية. بالإضافة إلى هذا، فإن ثمة عوامل أخرى مثل أخلاقيات المهنة، وإلمام الشركات بالمصالح والإهتمامات الإجتماعية والبيئية داخل المجتمعات التى تعمل بها، والتى تمارس تأثيرات هامة على سمعة الشركات ونجاحها فى المدى الطويل (OECD,٢٠٠٣)، ولقد عرف Demirag et al.،(٢٠٠٠) "حوكمة الشركات" بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التى تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التى تستخدم لإدارة شئون الشركات، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركات، وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن حوكمة الشركات تستهدف تحقيق العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الأطراف ذوى العلاقة بالشركة. كما تهدف إلى حماية حقوق المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم عوائد إستثماراتهم. بالإضافة إلى منع إستغلال السلطات المتاحة للإدارة فى تحقيق مكاسب غير مشروعة والمتاجرة بمصالح الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد إتفاق عام على مفهوم محدد لمعنى حوكمة الشركات، إلا أنه يمكن للباحث القول أن الحوكمة "هى الطريقة التى تستخدم بها السلطة لإدارة أصول وموارد الشركة بهدف تحقيق مصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة". فحوكمة الشركات تعنى تطوير بيئة قانونية وإقتصادية ومؤسسية تساعد الشركة على النمو والتطور وتحقيق الأهداف طويلة الأجل كتعظيم قيمة الشركة وتعزيز أرباحها مع إلتزامها بتحقيق مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة.

٢/١/٨أهداف حوكمة الشركات

يساعد الأسلوب الجيد لحوكمة الشركات في دعم الأداء الإقتصادى والقدرات التنافسية وجذب الإستثمارات للشركات والإقتصاد بشكل عام من خلال الوسائل التالية: (Moureen,٢٠٠٤)

١ – تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.

٢ – تحسين وتطوير إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء إستراتيجية سليمة وضمان إتخاذ قرارات الربح أو السيطرة بناء على أسس سليمة، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.

٣ – تجنب حدوث أزمات مصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على معظم شركاتها في أسواق الأوراق المالية.

٤ – تقوية ثقة الجمهور في سوق المال، وضمان تحقيق أفضل عائد على إستثماراتها، وبالتالي إتاحة المزيد من فرصة العمل، وزيادة التنمية الإقتصادية.

٥ – ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس.

٦– زيادة ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال بما ينعكس على تخفيض تكلفة رأس المال، فضلا عن تشغيل نظام السوق بصورة فعالة (د.مجدى محمد سامى، ٢٠٠٥، ص٨٨).

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن حوكمة الشركات تهدف إلى تحقيق ما يلي:

١ – الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.

٢ – تحسين الكفاءة الإقتصادية للشركات.

٣ – إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.

٤ – المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات، بحيث تتحول مسئولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للشركة.

٥ – عدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه.

٦– تطوير نظم الإنذار المبكر لإكتشاف المخاطر الهامة لآثار الفساد المالى للإدارة.

٧– الحد من تعرض الشركة للغرامات والمساءلة القضائية.

٨– بناء الثقة بين الشركة وأصحاب المصالح.

٩ – تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

١٠ –تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب.

١١ –إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين، والإضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.

١٢ –تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم وإستقرار نشاط الشركات العاملة بالإقتصاد، وعدم حدوث إنهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والإستقرار الإقتصادى.

كل هذه الأهداف يرى الباحث أنها تتحقق من خلال الآليات الرقابية لحوكمة الشركات، وأنها سوف تساعد على الحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة من أجل تحقيق مصالح جميع الأطراف الأخرى.

٣/١/٨ محاور أو ركائز حوكمة الشركات

تجدر الإشارة إلى أن هناك أربعة محاور أو ركائز أساسية تقوم عليها حوكمة الشركات طبقاً لمبادىء منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية OECD(٢٠٠٣) وهي:

١. الإفصاح والشفافية:

ومما لاشك فيه أن القصور فى متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة فى القوائم المالية مضللة، وهذا ينعكس على إتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات، ويمكن القول أن إفلاس الشركات وإنهيار بعض الأسواق المالية يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم الإلتزام بالشفافية والإفصاح سواء فيما يتعلق بالمعلومات المالية وغير المالية.

كما يرى أحد الباحثين (مصطفى الباز، ١٩٩٠ص ١٣٧) أن الإفصاح بالوحدات الإقتصادية يجب أن يشمل:

أ- إفصاح محاسبى ذات طابع إقتصادى يكشف عن الربحية الإقتصادية الناتجة عن مزاولة الوحدة النشاط الإقتصادى أو التجارى.

ب-إفصاح محاسبى ذات طابع إجتماعى يشير إلى مدى مساهمة الوحدة فى الجوانب الإجتماعية عند بيع المنتج بسعر يقل عن سعر السوق.

ولذلك يعتبر إلتزام الشركات بالشفافية والإفصاح من أهم الموضوعات الدائرة فى الوقت الحالى، والإهتمام به ناتج عن الإنتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والبيانات فى كل من مناحى الحياة٠

وكما هو معلوم أن مهنة المحاسبة والمراجعة تلعب دوراً هاماً فى رفع كفاءة أسواق رأس المال، والتأثير على قرارات الإستثمار وذلك من خلال القوائم المالية التي تعدها وتنشرها الشركات سواء عند إصدار أوراقها المالية وطرحها للبيع في إكتتاب عام أو خاص، أو عند تداولها – بعد ذلك- ببورصة الأوراق المالية ، حيث يجب أن توفر هذه القوائم والتقارير المالية المعلومات الصحيحة والكافية للمستثمرين في الوقت المناسب لإتخاذ قراراتهم الإستثمارية على أسس موضوعية بعيداً عن المضاربة والشائعات.

٢. النزاهة والعدالة:

النزاهة والعدالة والمساواة تجاه حقوق المساهمين داخل المجموعة الواحدة، وكذلك حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الغش والتلاعب والتجاوزات التى قد يقوم بها العاملين والإدارة من خلال سجلات المساهمين والمشاركة فى الجمعيات العمومية ومتابعة تطبيق النظم والقوانين واللوائح. كما ترتكز الحوكمة الرشيدة على توافر النزاهة المالية والأخلاقية (السلوكية) للإدارة. وتعتبر الأمور المتعلقة بالرقابة الداخلية، والمراجعة الخارجية، والرقابة المالية من الأمور التى تضمن تحقيق النزاهة والعدالة.

٣. مسئوليات إدارة الشركة:

ويشير دليل قواعد حوكمة الشركات المصرية فيما يتعلق بـ (مسئوليات مجلس الإدارة) أنه للوصول إلي مجلس الإدارة الفعال: يجب على مجلس الإدارة التأكد من توفير الشركة معلومات وافية عن شئونها لجميع أعضاء مجلس الإدارة بوجه عام ولأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بوجه خاص؛ وذلك من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم ومهماتهم بكفاءة وجدية .

٤. القابلية للمساءلة:

مساءلة الإدارة من جانب المساهمين والأطراف الأخرى بناء علي توازن في السلطات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين ومراقبي الحسابات، من خلال مسئوليات الشركة تعنى الإلتزام بالقوانين والعمل علي الوفاء بإحتياجات أصحاب المصالح والعاملين والعملاء والمجتمع عن طريق التواصل مع أصحاب المصالح والمجتمع. ويتم ذلك من خلال:-

- تحديد دور كل طرف، وتحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.
- تقييم العمل من خلال مجموعة من المقاييس ومؤشرات الأداء.
- يقوم مجلس الإدارة بإعداد تقريراً دورياً حول إنجازات الشركة وأدائها بشكل عام ويتم مقارنة الأداء بالشركات الرائدة في نفس المجال.

٤/١/٨ محددات حوكمة الشركات

تجدر الإشارة إلى أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يتوقف علي مدي توافر مستوي من الجودة لمحددات حوكمة الشركات. وتشير المحددات إلى المناخ العام للإستثمار في الدولة، والذي يشمل علي سبيل المثال:(Fawazy ,S.٢٠٠٣)

- القوانين المنظمة للنشاط الإقتصادى (مثل قوانين سوق رأس المال، وقوانين الشركات، وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية والإفلاس).
- المعايير المهنية مثل معايير المحاسبة، معايير المراجعة، معايير السلوك الأخلاقي والتي تحكم أداء العمل الميداني، وتضع ميثاق شرف للمتعاملين في السوق.
- كفاءة القطاع المالي (البنوك،الشركات المالية، سوق رأس المال) في توفير التمويل اللازم للشركات.
- دور الأسواق في خلق التنافس في أسواق السلع وعناصر الإنتاج.
- كفاءة الأجهزة الرقابية في تحقيق العدالة والشفافية لجميع المستثمرين وإحكام الرقابة على الشركات.

- المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة، الإئتمان والإستشارات المالية والإستثمارية التي تساعد المستثمرين على إتخاذ قرارات إستثمارية سليمة تحقق كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية.

وترجع أهمية تلك المحددات إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الإجتماعى والعائد الخاص لإدارة الشركة.

٢/٨ مفهوم الفساد

١/٢/٨مفهوم الفساد المالي للإدارة وفقاً للمعنى العام:

- هو إساءة إستغلال الإدارة السلطة المنوطة بها بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب أصحاب المصالح العامة كإصدار قرا رات لتحقيق مصالح شخصية.
- عرفه البنك الدولي على أنه " إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو تسريب معلومات عن مبالغ وكميات لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى الإستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين . وهكذا فالفساد في الإدارة يأتي نتيجة التسيب والإهمال واللامبالاة والمغالطة في المفاهيم والإنحدار في السلوك الإنسانى وغياب الوازع الديني ، فتحدث عملية فوضوية تقود إلى التوجه غير السليم للأداء ، دون ضوابط تحكم وأسس يُعمل بها وخطط تستهدف ، فينجم عن ذلك نشوء بيئة مناسبة لظهور الفساد.

٢/٢/٨ أسباب ظهور الفساد المالي وأبعاده

- ولقد كشفت العديد من المشاكل والأزمات التي تعرضت لها بعض الشركات أن معظم أسباب الإنهيارات يرجع إلي التلاعب من جانب الإدارة فى التقارير والقوائم المالية، هذا فضلا عن ضعف نظم حوكمة الشركات والتي منها : (Grent et al.،٢٠٠٦)
- الممارسات غير الأخلاقية من قبل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والموظفين.
- ضعف مجلس الإدارة ونقص الخبرات فيه.
- عدم فاعلية نظم الرقابة الداخلية التي لا يمكن معها إكتشاف ومنع المشاكل.
- عدم فاعلية الأطراف الخارجية فى الرقابة على الشركات كمراقبي الحسابات والمساهمين

وهذا يدل علي أن الإدارة يمكن أن تتجاوز آليات الحوكمة المصممة للرقابة على سلوكها، لذلك قامت العديد من دول العالم – ومن بينها جمهورية مصر العربية – بإصدار مبادئ وتشريعات لتعزيز نظم حوكمة الشركات والتحكم بالسلوك النفعي للإدارة في القرارات التي تتخذها، فصدر تقرير لجنة (١٩٩٢) Gadbury

فى بريطانيا، وتقرير(١٩٩٩) Blue Ribbon، وصدر قانون Sarbanes – Oxley Act عام ٢٠٠٢ والذي أكد على أهمية إتباع الشركات لآليات الحوكمة لتحقيق الإفصاح والشفافية الفعالة، والذي أعتبر تحسين نظم التقارير المالية للشركات المقيدة فى البورصة أحد الأهداف الرئيسية لهذا القانون،كما أوجد لجان المراجعة المكونة من أعضاء مستقلين وزاد من مسئولياتها.

لا يمكن معالجة الظواهر السلبية التي تعانى منها المجتمعات مالم يتم تشخيص أسبابها ودوافع ظهورها، وقد حددت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فى مصر ٢٠١٤ مجموعة من الأسباب لظهور الفساد المالي والإداري أبرزها ما يأتي :(الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فى مصر ٢٠١٤،ص٦)

أ - تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعانى من الفساد هي نفسها.

ب - وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.

ج - حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.

د - ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها.

هـ -توافر البيئة الإجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد.

٣/٢/٨ مصادر حدوث الفسادالمالي للإدارة ومظاهره:

يمكن القول أن الفساد المالى ينطوي على آثار بالغة الخطورة مدمرة للإقتصاد والمجتمع، وبوصفه يمثل أحد أشكال السرقة للثروة، فإنه يتسبب في تسرب الأموال بطرق غير مشروعة إلى جيوب مرتكبي الفساد، ويسلب حقوق المستثمرين العاديين ويهمشهم في الحياة الإقتصادية، كما يسهم في تشويه القرار الإقتصادى ، وتكون الخيارات والقرارات خاطئة، فتتسبب في تحويل المنافع من الفئات التي هي بأمس الحاجة إليها إلى جماعات المصالح المكتسبة ويتمادى مرتكبو الفساد في البحث عن وسائل أخرى جديدة للحصول على مزيد من الأموال بطرق غير مشروعة، والقوائم المالية التي تمثل وسيلة الإتصال بين الوحدات الإقتصادية والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح قد يحدث فيها تشوية متعمد من قبل معدي تلك القوائم الذين يرغبون في تغيير محتواها والرسائل التي يتم إرسالها من خلالها، لذلك يرى الباحث أن مجالات التلاعب والفساد المالى للإدارة يمكن أن يتم من خلال الآتى:

أولاً: نقص الشفافية والإفصاح فى القوائم والتقارير المالية للشركات

فيما يتعلق بموقف الشفافية والإفصاح عن حالات الفساد المالى بالشركات في مصر فهناك شبه إجماع بين المحللين والباحثين على أن ضعف الشفافية ونقص المعلومات عن حالات الفساد المالي كان من الأسباب الرئيسية لحدوث حالات الفساد ، حيث تعتبر الشفافية ركيزة أساسية من ركائز العدالة الفعالة لأنها تحقق المساواة في الحصول على المعلومات وكذلك تحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين المستثمرين، وبالمثل تضمن

الشفافية كفاءة آلية السوق، وتتطلب الشفافية توفير المعلومات الدقيقة في التوقيت المناسب وإتاحة الفرصة أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة ومحاصرة الفساد (عبد الفتاح الجبالي ، ٢٠٠٩).

وتتأثر عملية الإفصاح والشفافية عن الممارسات الإحتيالية للشركات نتيجة الإنهيارات المحاسبية بضغوط الصحافة ووسائل الإعلام، حيث أشار بعض الباحثين إلى أن ضغوط الصحافة تعد المصدر الرئيسي للإفصاح عن الممارسات الإحتيالية ، ولقد ساعد على هذه الممارسات عدة عوامل هي :غش وفساد المديرين لتحقيق مصالح شخصية، غش وفساد المراجع الخارجي نتيجة تجاهله الإفصاح عن أخطاء القوائم المالية لتحقيق مصالح شخصية، وهذا ما حدث من آرثر أندرسون في حالة شركة أنرون حيث وُجد غش وفساد الصحفيين نتيجة العلاقة الحميمة بين الصحفيين وبعض الشركات أدى إلى إخفاء الحقائق. وللتخفيف من الممارسات الإحتيالية للشركات الناتجة من قضايا الفساد المالي والإداري وزيادة الإفصاح عنها فلابد من وضع آليات لمساءلة كل من :المديرين ، المراجع الخارجي، الصحفيين ، و السياسيين المتورطين في هذه القضايا (Bhutta & Saeed (٢٠١١.

ثأنياً: ضعف ومرونة النظم القانونية والتشريعية

قد تكون ضعف القوانين والعقوبات سبب فى التجرأ على ممارسات الفساد المالى من جانب الإدارة وذلك للأسباب التالية:

أ- ضعف الإجراءات القانونية والقضائية: قد يستغرق التحقيق والمحاكمة فى جرائم الفساد المالى فترة زمنية طويلة نسبياً، مما يضعف من قوة الردع القانونية تجاه المفسدين ويزيد من فرص هروب المتهمين قبل محاكمتهم، أو ضياع الأدلة. كل ذلك يساهم فى ترسيخ شعور عام بعدم جدية الإجراءات القانونية والقضائية لمكافحة الفساد المالى للإدارة، وما يترتب على ذلك من تأخر إستعادة الحقوق والأموال وضياعها على المستفيدين.

ب- التراخى فى تنفيذ العقوبات الصادرة ضد جرائم الفساد المالى، وضعف العقوبات المقررة على بعض تلك الجرائم: أدى التراخى فى تنفيذ الأحكام الصادرة ضد جرائم الفساد المالى وتشتيت المسؤلية عن ممارسات الفساد إلى عدم تحقيق الردع المطلوب فى تلك الوقائع والإستهانة بتلك العقوبات فى مقابل العوائد التى تتحقق للمستفيدين من تلك الممارسات.

ثالثاً: القيم والسلوك غير الأخلاقى للمنظمة

لقد أتضح أنه من أسباب ظاهرة إنهيار الشركات والمؤسسات هو شيوع الفساد الأخلاقي للقائمين بإدارة هذه الشركات والمؤسسات سواء في الجوانب المالية أو المحاسبية أو الإدارية وإفتقاد الممارسة السليمة للرقابة

وعدم الإهتمام بسلوكيات وأخلاقيات الأعمال وآداب المهنة ، فإذا كانت الحوكمة الجيدة تهدف إلى مقاومة أشكال الفساد المالي للإدارة، فإن الأخلاق الحميدة هي الإطار الأكثر مناسبة لتدعيم هذا الهدف، كما أن حوكمة الشركات لا يمكن تطبيقها بمعزل عن الجانب الأخلاقي لأعضاء مجلس الإدارة، لأن الإقتناع بمبادئ حوكمة الشركات ومتطلباتها لا يفيد إذا كان أي منهم يضمر سوء نية أو أن أخلاقياته تجيز له تسريب معلومات مهمة قبل صدورها، ومن مبادئ المعايير الاخلاقية:

- الأمانة : ويقصد بها مجال الحوكمة أن يكون المسئولين وإدارة الشركة ومكاتب المحاسبة أُمناء على ما لديهم من بيانات ومعلومات مع عدم تشويه أو تحريف الحقائق أو التلاعب بها.
- العدالة: تحقيق العدل في حوكمة الشركات ويتضح ذلك في ضرورة تحقيقها بين الأطراف المختلفة ذات الصلة بالشركة، وهو الأمر الذي يعمل على إتاحة الفرصة لكافة الأطراف للحصول على المعلومات الصحيحة.

ونظراً لأهمية وجود دليل السلوك الأخلاقي داخل الشركات وجهت العديد من تلك الهيئات العلمية والمهنية النظر في مجالس إدارة الشركات على أهميته ودوره في تحسين سمعة الشركة والقضاء على التلاعبات في أسواق المال التي تنشأ نتيجة تسريب المعلومات من قبل العاملين.

وهناك مجموعة من الإرشادات التي يجب أخذها بعين الإعتبار من طرف مجلس الإدارة عند وضع سياسة السلوك الأخلاقي بالشركة، حيث يتمثل الهدف من سياسة السلوك الأخلاقي في:

١. الإلتزام بتحقيق مستوى عالى من السلوك الأخلاقي.
٢. تشجيع الإلتزام بالسلوك الأخلاقي ومعاقبة عدم الإلتزام به.
٣. تنمية ثقافة أخلاقية داخل الشركة.

رابعاً: قصور التعليم المحاسبى الجامعى

أشار تقرير الجمعية المهنية لفاحصي الغش (ACFE) إلى أن الشركات الأمريكية تحملت في عام ٢٠٠٦ م فقط خسارة تبلغ ٦٥٢ بليون دولار بسبب حالات الغش التي تم إكتشافها، فضلاً عن حالات الغش التي لم يتم إكتشافها، بالإضافة إلى أن الحالات المكتشفة بعضها لم يتم الإفصاح عنه. ونظراً لضخامة مبالغ حالات غش الإدارة والموظفين والإختلاسات والجرائم المالية الأخرى التي تحدث في مجتمعنا الحالي ، فإن ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة يجب أن يتسلحوا بمهارات وتدريب مناسب في مجال المحاسبة القضائية حتى يتمكنوا من منع وإكتشاف وفحص مثل هذه الجرائم من الفساد. أيضا أدت حالات الغش والفساد المتسببة في إنهيار كبرى الشركات الأمريكية مثل: أنرون وولدكوم إلى زيادة إهتمام الجمهور ومهنة المحاسبة

بحالات الغش ومن ثم زيادة الطلب على المهنيين ذوى الخبرة في مجال المحاسبة القضائية لفحص هذه الجرائم **Seda & Kamer (٢٠٠٨)**.

ويمكن تعريف المحاسبة القضائية **Forensic Accounting** بأنها تطبيق للمهام المحاسبية من أجل تحقيق الأغراض التوثيقية، أو التصرفات الخاصة بكل من: تحديد، تسجيل، تسوية، إستخراج، تبويب، التقرير، التحقق من البيانات المالية، أو تطبيق الأنشطة المحاسبية اللازمة لتسوية الخلافات القانونية الحالية أو المتوقعة، أو إستخدام البيانات المالية السابقة فى التوقع بالبيانات المستقبلية بهدف تسوية النزاعات القانونية. لذلك يعتبر المحاسب القضائى ركيزة أساسية لكل من : النظام القانونى، تقديم الخدمات الخبيرة مثل: تقييم الأصول فى حالات الإفلاس، تحليل القوائم المالية المرتبطة بالأوراق المالية والضرائب، تحليل القوائم المالية فى حالات الغش، كما أن فحص حالات الغش يعد أحد الإستخدامات المتكررة للمحاسبة القضائية (٢٠٠٨) .Curtis, E .

وترتب على زيادة الطلب على المحاسبين المهنيين من ذوى الخبرة في مجال المحاسبة القضائية **Forensic Accounting** قيام عدة جامعات أمريكية بتقديم برامج جديدة في المحاسبة القضائية تمنح شهادات علمية و درجات البكالوريوس والماجستير في مجال المحاسبة القضائية وذلك كمحاولة لتقليل حالات الغش والفساد المالي والإداري. وبالمثل قامت الهيئات التشريعية والمهنية مثل: بورصة الأوراق المالية في أمريكا (SEC) ، مجلس الإشراف العام على شركات المحاسبة العامة (PCAOB) ،المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (ACIPA)، مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ، بإصدار مجموعة من اللوائح والتنظيمات المهنية المتطورة لحث الشركات والهيئات الحكومية على تحسين حوكمة الشركات بها وهذا أيضا ساهم في زيادة الطلب على المهنيين ذوى الخبرة في مجال المحاسبة القضائية لفحص جرائم الغش والفساد المالي . لذلك طالب Barry Melancon المدير التنفيذي الرئيسي ورئيس المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في عام ٢٠٠٢م الأكاديميين بضرورة تأهيل خريجي المحاسبة بالمهارات والخبرات التي تمكنهم من فهم الخصائص الرئيسية لحالات الغش والفساد وتحديد مؤشرات وجود هذه الحالات وفهم أساليب المحاسبة القضائية.

وهذا يعنى أن تدريس مقررات المحاسبة القضائية أدى إلى زيادة مستوى أحكام وقرارات الطلاب المرتبطة بالشك المهني، وأن مهارات المحاسبة القضائية مازالت مستمرة مع الخريجين، الأمر الذى يشجع كل من المهنيين والشركات على جذب وتوظيف الخريجين من ذوى مهارات المحاسبية القضائية، لذلك فإن معرفة الأثار الإيجابية لتدريس المحاسبة القضائية على أحكام وقرارات خريجي المحاسبة تعتبر من الأمور الهامة وذلك للأسباب التالية **Carpenter et al. (٢٠١١)**:

١. أن إكتشاف الغش أصبح له أولوية كبرى في مهنة المحاسبة، وحيث أن مقررات المراجعة الحالية لا تؤهل مراجعي المستقبل بالمهارات والخصائص اللازمة لبيئة الأعمال الحالية، لذلك لابد من معرفة ما إذا كان إضافة مقرر المحاسبة القضائية سوف يؤهل المراجعين ليكونوا على مستوى المهارات المطلوبة أم لا.

٢. أن حوإلى ٦٠ % من إصدارات بورصة الأوراق الماليةSEC خلال الفترة ما بين ١٩٨٧ حتى ١٩٩٧م كانت ضد المراجعين بسبب فشل أحكامهم المهنية ، أيضا فإن مجلس الإشراف على شركات المحاسبة العامة(PCAOB) أشار إلى قصور الشك المهني للمراجعين وترتب على ذلك مشاكل في فحص المراجعين لحالات الغش.

٣. إعلام الأكاديميين والباحثين بأن تدريس مقررات المحاسبة القضائية سوف يزيد من مهارات الخريجين اللازمة لمنع وإكتشاف الغش، وبالتالي زيادة إهتمامهم بمجال المحاسبة القضائية وحالات الفساد المالي للإدارة.

خامسا: سوء إستخدام مرونة بدائل السياسات المحاسبية

تعمل الشركات وتعد قوائمها المالية فى ظل معايير محاسبية متعارف عليها، وكل معيار محاسبى له عدة بدائل، وقد تختار شركة بديل معين ثم تتغير لبديل آخر، وشركة أخرى قد تختار بديل مختلف، فالبديل المحاسبي المختار قد يكون بهدف إخفاء حقيقة معينة وتحقق مصلحة لفئة من المساهمين على حساب مصلحة مساهمين آخرين، كما قد يؤثر البديل المحاسبى المختار على زيادة أو خفض حقوق المساهمين، كما قد يؤثر على درجة الإفصاح والشفافية، كما يؤثر أيضاً على منافع أصحاب المصالح المرتبطة بالمنشأة ويؤثر كذلك على مسئوليات مجلس الإدارة، فالإدارة يمكنها أن تستخدم مرونة الأدوات والسياسات المحاسبية لتحقيق مصالح خاصة الأمر الذى يترتب عليه نقل الثروة من طرف إلى آخر. فعند تطبيق الآليات الرقابية لحوكمة الشركات سيتم تحجيم تلك البدائل وإستخدام البديل بصورة مستمرة وعدم تغييره من فترة لأخرى لإحداث تلاعب في الأرقام المحاسبية.

سادسا : عمليات غسيل الأموال

أشار بعض الباحثين إلى إرتباط إدارة الإيرادات وجرائم غسل الأموال White Collar Crime بإنهيار الشركات، حيث توصل إلى أن الشركات التي قامت بتضليل تقاريرها المالية إستخدمت ممارسات إحتيالية للتلاعب في الإيراد بهدف إخفاء حقيقة قوائمها المالية عن المستثمرين. وقامت هذه الدراسة بفحص العلاقة بين إدارة الإيرادات وجرائم غسل الأموال وتحديد أثار إستخدام بعض الآليات مثل: (النسب المالية، قواعد حوكمة الشركات، مقايس التدفقات النقدية) فى إكتشاف الممارسات الإحتيالية للشركات قبل حدوثها.

وتوصلت الدراسة إلى أن بعض هذه الآليات ساهم في التنبؤ بممارسات إدارة الإيرادات وجرائم غسل الأموال قبل حدوثها. كما تبين أن إكتشاف الأنشطة الإحتيالية قبل حدوثها أدى إلى التغير الإجتماعى الإيجابى من خلال تخفيض الآثار الإقتصادية والإجتماعية الضارة لممارسات إدارة الإيرادات وجرائم غسل الأموال على أسواق المال، وبالتالي إعادة وتحسين ثقة الجمهور في أسواق المال (Tanae.,W،٢٠١١) .

سابعا: التمويل من خارج الميزانية

يعتبر التأجير التمويلى هو أحد صور التمويل من خارج الميزانية، والذى يمكن المنشأة المستأجرة من الحصول على الأصل الثابت مقابل سداد قسط إيجار متفق عليه بدلاً من الإضطرار إلى توفير سيولة من إصدار أسهم أو سندات جديدة لتمويل شراء ذلك الأصل، كما تقى أصولها من آثار التضخم، بالإضافة إلى الميزة الضريبية، كما يُمكن المنشأة المؤجرة من فرصة توظيف أموالها، بالإضافة إلى الميزة الضريبية، وهذا الأسلوب يؤثر بلا شك على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، كما أن الإعتراف بالتأجير التمويلى كأحد المعايير المحاسبية ألزم إدارة المنشأة بضرورة إظهار المعلومات المرتبطة بالأصول المستأجرة أو المؤجرة مما يؤثر على مبدأ الإفصاح والشفافية، وإتباع الآليات الرقابية لحوكمة الشركات يزيد من إجراءات إخضاع قرارات الإستئجار أو التأجير للدراسة والتحليل، مما يحجم من هذه القرارات وإستخدامها عند الضرورة وليس لأغراض التلاعب وتشويه أرقام القوائم المالية ، ويجعلها ذات كفاءة تصب فى مصلحة الشركة وأصحاب المصالح والإدارة ذاتها.

كما يعتبر التوريق والوحدات ذات الهدف الخاص هو أحد صور التمويل من خارج الميزانية، التوريق أداة مالية حديثة حيث سعت الكثير من البنوك الأميركية إلى هذه الأداة لتوريق ديونها، والسبب الرئيسي الذي يدفع الشركات للإلتجاء لعمليات التوريق يتمثل في التحرر من قيود الميزانية العمومية حيث تقضي القواعد المحاسبية والمالية مراعاة مبدأ كفاية رأس المال، وتدبير مخصصات لمقابلة الديون المشكوك فيها، وهو ما يعرقل أنشطة التمويل بشكل عام، ويبطئ بالضرورة من دورة رأس المال، ويقلل بالتبعية من ربحية الشركة.

ومن أهم فصول الأزمة المالية العالمية قيام البنوك بتوريق الرهون العقارية وكذلك القروض المتعثرة وبيعها في صورة سندات، حيث قامت البنوك بعرض بيع خداعى لهذه الرهون العقارية شبه الممتازة على مؤسستي" فريدي ماك "و"فاني ماي "حيث قامتا بوضعها في مجمعات من الرهون العقارية وبيعها إلى صناديق إستثمارية وإلى عامة الجمهور على كونها إستثمارات رفيعة الدرجة تتميز بحد أدنى من شراء عقار مقابل رهن Subprime المخاطر، وهو ما أدى إلى نشوء الرهون العقارية الأقل جودة ، وحينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحبه الحصول على قرض رهن من الدرجة الثانية ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة، أي أنها أكثر خطورة في حال إنخفاض ثمن العقار.

فهذا الأسلوب سيؤثر بلا شك على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، كما أن إنتقال الديون إلى منشأة جديدة يتطلب من إدارة المنشأة بضرورة إظهار المعلومات المرتبطة بالأصول المنتقلة مما يؤثر على مبدأ الإفصاح والشفافية، وإتباع الآليات الرقابية لحوكمة الشركات يزيد من إخضاع قرارات التوريق للدراسة والتحليل وما إذا كانت هذه القرارات قد خضعت لمبدأ العائد/التكاليف للحكم على جدوى عملية التوريق، مما يحجم من هذه القرارات ويجعلها ذات كفاءة تصب فى مصلحة الشركة وأصحاب المصالح والإدارة ذاتها.

٣/٣/٨ آثار الفساد المالي للإدارة

إن للفساد المالي تكلفة خاصة في الشركات، حيث يتم الحصول على مكاسب مالية وإمتيازات أخرى على حساب المجتمع، وتتمثل تكاليف الفساد المالى في الزيادة المباشرة التي تطرأ على تكلفة المعاملة، ومن ثم على السعر الذي يدفعه المستهلك للسلع أو المستفيد من الخدمات التي تقدمها الجهة التي تدفع الرشوة .أن الزيادة في التكلفة لا تعد بأي حال من الأحوال الجانب الأكثر خطورة من الجوانب الأخرى، فعندما يكون إحتمال الحصول على مكاسب شخصية عنصراً من العناصر، فإنه يتحول سريعاً ليكون العنصر الوحيد الهام في المعاملة، مع إزاحة إعتبارات أخرى مثل التكلفة، النوعية ، وموعد وكيفية التسليم ، وجميع الإعتبارات القانونية الأخرى جانباً عند الموافقة على منح العقود. وينتج عن ذلك إختيار موردين غير مناسبين، أو مقاولين غير ملائمين، بالإضافة إلى شراء السلع غير المناسبة، وبناء على ذلك يتم إعطاء الأولوية للمشروعات الغير ضرورية على حساب الأولويات الهامة بدون سبب سوى تمكين متخذي القرار فى الشركات من الحصول على رشاوى كبيرة وسريعة، وهناك عدة جوانب تشملها آثار الفساد هى كما يلى :

١ – الآثار الإقتصادية للفساد المالى ومنها:

- يساهم الفساد في تدني كفاءة الإستثمار وإضعاف مستوى الجودة بالشركات، وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للإستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها.
- للفساد أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الإستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الإستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا، فقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الإستثمارية وقد يعطلها، وبالتالي يسهم في تدني حجم الضرائب ومن ثم تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة.
- يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال إستغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع ، مما يتيح لهم الإستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الإقتصادية بالإضافة إلى قدرتهم على تراكم العوائد الرأسمالية لهم بشكل مستمر مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع .

- خفض التوظيف فيؤدي إنتشار الفساد إلى وضع العراقيل أمام التوسع في إنشاء المشروعات الخاصة وزيادة تكاليف ممارسة الأعمال؛ ومن ثم دفع تلك الأعمال إلى القطاع غير الرسمي ما يؤدي بالضرورة إلى التقليل من فرص العمل بالقطاع الخاص ذلك إن هذه الشركات على الأرجح لن تتمكن من النمو ويقع الضرر أكثر على المؤسسات الصغيرة.

٢- أثر الفساد المالى على النواحي الإجتماعية

يسهم الفساد المالى بإعادة تشكيل الهيكل الإجتماعى ببعديه الإنسانى والقيمي إذ أن ظهور الفساد المالي في المجتمع وإستشرائه وإتساع نطاق مجال العناصر الفاسدة وكسبها للمنافع من جراء الممارسات المنحرفة يعمل على تشجيع العناصر الغير المتورطة بالفساد إلى الميل إزاء هذه الظاهرة في ضوء ما يرونه من المكاسب غير القانونية التي تتحقق للمفسدين دون رقيب ، مما يؤدي إلى إنتشار القيم غير الأخلاقية والإنحلال الخُلقي، وتقديم المنفعة الشخصية على شرعية الوسيلة، مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر إستمراره، ويساعد في نطاق مفعوله في الحياة اليومية وبالتالي فإنه يؤدي إلى الآثار الآتية:

- إشاعة روح اليأس بين المستثمرين الحايين والمرتقبين.
- شعور أغلبية المستثمرين بالظلم وعدم العدالة مما يؤدي إلى الإحتقان الإجتماعى وإنتشار الحقد بين شرائح المستثمرين.
- يشوه صور النزاهة العامة وذلك عندما يفقد القانون هيبته ويفلت الفاسدون من العقاب وهذا ما يخلق الشك وعدم القدرة على التنبؤ بالتطورات المستقبلية بالنسبة لأولئك الذين يلتمسون الوصول إلى العدالة.
- يعظم إنتشار الفساد المالى من هروب رؤوس الأموال بسبب الخوف من المحاباة والمحسوبية وغيرها، مما يدع المجال فسيحاً لتهميش القدرات والإمكانيات.

٣- أثر الفساد المالى على النواحي الإدارية والتنظيمية

يؤدي الفساد المالى إلى إضعاف قواعد العمل الرسمية ونظمه المعتمدة داخل الشركات والحيلولة دون تحقيقه لأهدافه الرسمية كلياً أو جزئياً وإنحراف إمكانياته المادية وطاقاته البشرية عن هذه الأهداف وخلق التشويش بدل الإنتظام في عمليات إتخاذ القرارات فيه. كذلك من شأن الفساد المالى أن يضعف دور القيادات وفاعليتها داخل الشركات.

وفي ضوء ذلك يتم التجاوز على الهياكل التنظيمية، فليس هناك تحديداً للمسؤولية إذ يستهان بتقييم الأداء، ويعم التهرب من المسئولية والتجاوز على الاختصاصات كما يفقد القرار الإداري استقلاليته ويصبح عرضه للتأثير غير الرسمي وتعم العشوائية في إتخاذ القرارات. الأمر الذي يؤدي إلى ضعف كفاءة المنشأة

نظراً لصرف الطاقات نحو المصالح والأغراض الذاتية، كـل ذلك يوجد نوعاً من فقدان الحماس والدافعية للعمل وإنتشار روح الملل وعدم الإنتماء للشركة، فضلاً عن إنتشار الأنانية وعلاقة عدم الثقة بين الموظفين.

٣/٨ حوكمة الشركات – الرقابة ضد الفساد المالى للإدارة

لقد دعت المنظمات والخبراء الأكاديميين لإتباع إستراتيجيات متكاملة وشاملة لمحاربة الفساد في جميع أنحاء العالم، وهذا يشمل إدخال تشريعات جديدة أو تعديلها، والتي تهدف إلى الحد من فرص المسؤولين من الحصول على الأموال، وبناء تحالفات مع الدول الأخرى في مواجهة الفساد وتوقيع الإتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد؛ وتنفيذ برامج لمكافحة الفساد. وبالتالي تصاعد إجراءات مكافحة الفساد على جدول الأعمال والجهود العالمية لمكافحة الفساد من قبل المجتمع الدولي أدت إلى إنشاء المبادرات العالمية والأقليمية لمحاربة الفساد ومن بينها إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وما حدث فى مصر من الإعلان عن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عام٢٠١٤ ، والتي وضعت الآليات اللازمة لمنع وكشف ومعاقبة مرتكبيها والقضاء على الفساد والجرائم ذات الصلة. وتنسيق السياسات والتشريعات بين الدول الأطراف لأغراض الوقاية والكشف والعقاب والقضاء على الفساد وتعزيز التنمية الإجتماعية والإقتصادية عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون التمتع بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشركات من خلال:

- صياغة وتطبيق إستراتيجية فعالة لمعالجة الفساد المالى من خلال الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات، يجب أن تكون إستراتيجية فعالة لمكافحة الفساد قائمة على أساس القواعد والمعايير المقبولة دوليا متعددة الجوانب، تضم عناصر من الوقاية والكشف والتحقيق والإنفاذ والوعي العام وبناء المؤسسات. ويجب أن تبدأ مع مساندة الإرادة السياسية والقيادة لدعم سيادة القانون وعدم الإفلات من العقاب؛ وتنطوي على إجراء إصلاح النظم القانونية والقضائية والنيابة العامة وتعزيز إضفاء الطابع المهني على إدارة الشركات عن عملهم، ويجب على الإستراتيجية الواقعية لمكافحة الفساد أيضاً أن تعترف أن محاربة الفساد يجب أن ينظر داخل سياق التحديات والأولويات المجتمعية الأوسع، من خلال الإعتقاد أن الحد من الفساد هو عنصر في مكافحة الفساد، والمستوى الأمثل من الفساد قد لا يكون صفراً، ولكن هناك إعتبار رئيسي في تصميم و تنفيذ حملات واقعية لمكافحة الفساد للحد منه إلى المستوى المقبول ويمكن أن تكون جهود مكافحة الفساد مكلفة، ليس فقط من حيث الأموال التي أنفقت للسيطرة عليها، ولكن أيضاً في الإنحراف من الإهتمام والكفاءة التنظيمية بعيداً عن أولويات أخرى. لذلك يمكن القول أن النجاح في مواجهة الفساد المالى ليس سهلاً ولا يمكن تحقيقه في المدى القصير فإنه يتطلب إستراتيجية متسقة ومتماسكة واسعة النطاق و منظور طويل الأجل.

وقد قام أحد الباحثين بصياغة مصفوفة للصور المختلفة التى يمكن أن يتعرض لها حملة الأسهم فى الشركات فى ظل إحتمالات بيئة ضعيفة/قوية سواء لحوكمة الشركات أو جوانب السلوك الأخلاقى كما يلى:

الجانب السلوكى الأخلاقى	**إطار حوكمة الشركات**		
		ضعيف	قوى
	ضعيف	التركيز يكون التغلب على الفساد النظامىsystematic	التركيز يكون على بناء الجانب الأخلاقى للمنشأة
	قوى	التركيز على تحسين إطار حوكمة الشركات	التركيز على الأمثلية والإفصاح عن أفضل ممارسات للحوكمة

(المصدر: John,D.,Sulivan,٢٠٠٩p.٤)

مما سبق يمكن للباحث مما سبق إستنتاج الأهداف التالية لإستراتيجية مكافحة الفساد المالى فى الشركات:

١. الإرتقاء بمستوى أداء الشركة وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء.
٢. إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة لدى العاملين بالشركة.
٣. سن وتحديث التشريعات والإجراءات الداعمة لمكافحة الفساد.
٤. تطوير الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة.
٥. دعم الجهات المعنية داخل الشركة بمكافحة الفساد مثل لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية.
٦. الإرتقاء بالمستوى المعيشى لأصحاب المصالح وتحقيق العدالة الإجتماعية لجميع الأطراف.
٧. رفع مستوى الوعى لدى المساهمين بخطورة الفساد المالى للإدارة وأهمية مكافحته وبناء الثقة لدى المساهمين للإستثمار فى الشركات.
٨. مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد المالى.
٩. تعزيز مجالات التعاون بين الجهات الرقابية سواء داخل الشركة وخارجها لمكافحة الفساد.

١/٣/٨ دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي للإدارة:

يعد الفساد المالي من أخطر المشكلات التي تعانى منها الشركات، ويتمثل الفساد المالي بالمكاسب والإمتيازات التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع، ويترتب عليها تحمل الشركات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها، مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء، وبالتالي تآكل

رأس المال، وبدلاً من أن تكون هذه الشركات أحد محركات الإقتصاد وعامل من عوامل النمو، تصبح عبئاً على الإقتصاد الوطني يتحمله المجتمع بأسره.

وتؤدي حوكمة الشركات دورا مهما في معالجة المشكلات التي تعانى منها هذه الشركات، والتي من أبرزها مشكلة الفساد المالي ، سيتم تناول هذه الآليات والتى صنفها كل من Hess& Impavido, (٢٠٠٤,p.٥٥) إلى آليات حوكمة داخلية وأخرى خارجية كما يأتي:

١-الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

وتشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية إتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتى يؤدى توافرها من ناحية، وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف، ويمكن القول أن النقاط التالية يمكن أن تسهم بدور فعال فى تحقيق الحوكمة الجيدة للشركات والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة:

- وجود آليات وسياسات للرقابة الداخلية في الشركات بما في ذلك الوسائل التى تضمن قيام الموظفين بالعمل لصالح الشركة، وعدم إشتراكهم في عمليات تداول بناء على معلومات داخلية، أو الإفصاح عن المعلومات الخاصة.
- توقيع عقوبات مناسبة على أصحاب الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا في حالة تجاهل السلوك الخاص بالحوكمة الجيدة.
- الشركات سيئة الإدارة يجب أن تستبعد من سوق رأس المال مع وجود تشريع كاف وفعال وآليات قضائية وإدارية فعالة.
- أن يتضمن النظام الأساسى حداً أدنى من الأدوار والمسئوليات الأساسية للأجهزة المختلفة للشركة مثل الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واللجان الداخلية.
- أن يتم حماية المساهم ضد إضمحلال أو الخسائر فى قيمة السهم من جراء المعاملات غير السليمة، بالإضافة إلي توفير التقرير السنوى الذى يتضمن المعلومات الهامة والتي تمت مراجعتها بشكل سليم
- أن يتم ضمان وتأكيد نزاهة سجل المساهمين عن طريق قوانين الشركات وأسواق رأس المال، وقوانين العمل، والمراجعة وغيرها من القوانين.

وتنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعآليات الشركة، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي:

١. دور مجلس الإدارة :

إن الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين يعدون مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة والحد من التلاعب والفساد، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الإستعمال من قبل

الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة ولكي تكون هذه الآلية فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الإجتماعية للشركة بعين الإعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيداً عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شئونها، وتقوم بإختيار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك.

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجية والمراقبة، يلجأ إلى إنشاء مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، والميزة الرئيسية لهذه اللجان أنها لا تحل محل مجلس الإدارة فهي تقوم برفع تقرير مفصل للمجلس بالتالي فالمجلس هو صاحب القرار النهائي والمسئولية الكاملة.

٢. لجنة المراجعة :

وتلعب اللجان الداخلية كأحد المحددات الداخلية دوراً هاماً في تفعيل حوكمة الشركات. ويتمثل دور اللجان في تقديم الإستشارات والمهارات التي تساعد المجلس في إتخاذ قرارات مستندة الي معرفة جيدة. مثل لجنة المراجعة ويمكن إستعراض أهمية تلك اللجنة فيما يلي:

لقد حظيت لجنة المراجعة في الوقت الحاضر بإهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية، والمحلية المتخصصة والباحثين، وبخاصة بعد الإخفاقات والإضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية، ويرجع هذا الإهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة المراجعة كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات ، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة المراجعة الداخلي في الشركات، وكذلك دورها في دعم المراجعة الخارجية وزيادة إستقلاليتها ، فضلاً عن دورها في التأكيد على الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

لقد عرفت لجنة المراجعة من قبل الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (CTCA) بأنها " لجنة مكونة من أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين تتركز مسئولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المدقق الخارجي ومناقشة نطاق ونتائج المراجعة معه، وكذلك مراجعة نظام الرقابة الداخلية للشركة والتأكد من فاعليته، وكذلك التأكد من تطبيق قواعد حوكمة الشركات في الشركة.

ويتضح لنا من خلال التعاريف السابقة أنه يتم تعريف هذه اللجنة في ضوء عضويتها ومسئولياتها ، وأنها تتميز بأنها منبثقة عن مجلس الإدارة وتقتصر عضويتها على أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين، والذين تتوافر لديهم الإستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتتعلق مسئولياتها بتدقيق

عمليات إعداد التقارير المالية ومراجعة عمليات المراجعة الداخلي والخارجي، وكذلك مراجعة الإلتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات من قبل إدارة الشركة.

وظائف ومهام لجنة المراجعة :

يشير دليل قواعد الحوكمة الصادرة عن مركز المديرين التابع لوزارة الإستثمار فى مصر إلى أنه يجب ألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة – من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين – وتتمثل مهامها ومسؤولياتها ما يلى:

- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة، من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهمات التي حددها لها مجلس الإدارة.
- دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها في شأنه.
- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملحوظات الواردة فيها.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين وفصلهم وتحديد أتعابهم، ويراعى عند التوصية بالتعيين التأكد على استقلالهم.
- متابعة أعمال المحاسبين القانونيين، وإعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التي يكلفون بها أثناء قيامهم بأعمال المراجعة.
- دراسة خطة المراجعة مع المحاسب القانوني وإبداء ملحوظاتها عليها.
- دراسة ملاحظات المحاسب القانوني على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها.
- دراسة القوائم المالية الفترية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية في شأنها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

٣. المراجعة الداخلية:

تعد المراجعة الداخلية من أحد أهم الآليات التي تقوم عليها حوكمة الشركات، وتأكيداً على الدور المهم للمراجعة الداخلية في حوكمة الشركات فقد ظهر ذلك صريحاً في آخر تعريف للمراجعة الداخلية الصادر من معهد المراجعين الداخليين IIA إذ تم تعريفها بأنها" نشاط مستقل وموضوعي، يقدم خدمات إستشارية مصممة بهدف إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المنشأة من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة (IIA, ٢٠١٢). وتؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دوراً مهماً في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية ، وذلك بزيادة قدرة المساهمين على مساءلة إدارة الشركة. حيث يقوم المراجعون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين العاملين وتقليل مخاطر الفساد

المالي. وهذا التركز علي المراجعة الداخلية نابع من طبيعة عملها داخل الشركات ، فهنالك الكثير من المزايا التي تتمتع بها المراجعة الداخلية والتي تميزها عن غيرها، ويمكن أن نذكر منها: http://infotechaccountants.com

١. أن المراجع الداخلي متواجد دائماً في المشروع ومن ثم يستطيع التعرف على كل نواحي نشاطاته وإجراءاته.
٢. أن المراجعة الداخلية مستمرة على مدار العام لأنها تقوم بمراجعة شاملة لكافة العمليات.
٣. تعمل على قياس وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية.

وقد إعترفت الهيئات المهنية والتنظيمية بأهمية وظيفة المراجعة الداخلية في عملية الحوكمة فقد أكدت لجنةCadbury committee كادبيري على أهمية مسؤولية المراجع الداخلي في منع وإكتشاف الغش والتزوير ولتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها، يجب أن تكون مستقلة وتنظم بشكل جيد وتستند إلى تشريع خاص بها، ويرى (Cohen & al ٢٠٠٠) على أنه يتم تقوية إستقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة بشكل مباشر وليس إلى الإدارة.

دور المراجعة الداخلية فى تفعيل حوكمة الشركات طبقاً لمعايير المراجعة الداخلية

تقوم المراجعة الداخلية بتقييم وإعداد التوصيات اللازمة لدعم عملية الحوكمة فى مسعاها لتحقيق الأهداف الأتية:

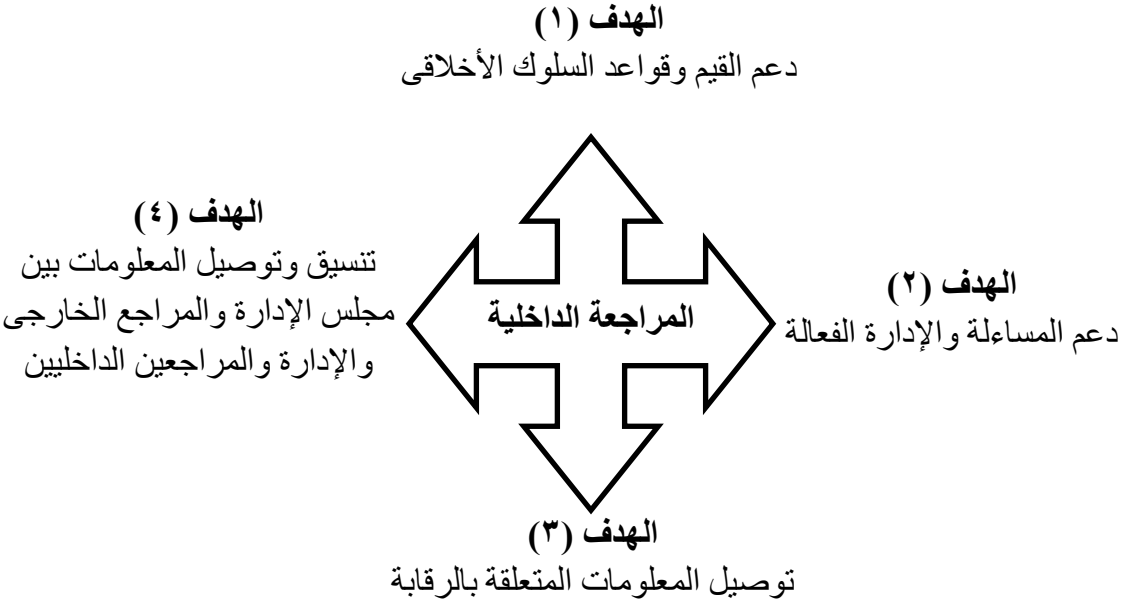

شكل يوضح دور المراجعة الداخلية فى حوكمة الشركات
طبقا لمعيار المراجعة الداخلية رقم ٢١٠٠
(Schneider., A Sheikh., K , Simione, ٢٠١٢)

الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة ومن الأمثلة على هذه الآليات ما يأتي:

١. **منافسة وسوق المنتجات /الخدمات وسوق العمل الإداري** : وهى مجموعة الآليات الرقابية التى يتم تصميمها خارج الشركة لمراقبة الإدارة لإتخاذ القرارات التي تمكن الشركات من الإستجابة للمنافسة تعد منافسة سوق المنتجات /الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، ويؤكد على هذه الأهمية كل من(Hess&Impavido٢٠٠٤) وذلك بقولهم إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة ، وبالتالي تتعرض للإفلاس، تقوم هذه الآليات بوضع القيود على سلوك الإدارة لوضع الشركة فى منافسة مع مثيلاتها في السوق وبالتالي تعتبر القدرة التنافسية للشركة أحد آليات الحوكمة. إذن أن منافسة سوق المنتجات أو الخدمات تهذب سلوك الإدارة وتحد من ممارسات الفساد المالى وبخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا، وهذا يعني أن تعرض الشركة إلى حالة الإفلاس سوف يكون له تأثير سيئ على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة ، إذ غالبا ما تحدد إختبارات الملائمة للتعيين أنه لا يتم إشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية.

٢. **آليات سوق المال :** يكتسب الإفصاح والشفافية وفقا للوائح وقواعد سوق المال أهمية كبيرة في تحقيق الحوكمة الفعالة، حيث يمكن الإفصاح والشفافية وفقا لمعايير الهيئة العامة لسوق المال من إعادة تقييم ودراسة مدى جدوى الإستثمار في الشركة وإتخاذ القرار الملائم، حيث يتم تطوير الإفصاح عن أداء الشركة بصورة سليمة وفى التوقيت المناسب، وذلك من خلال الإلتزام بمعايير المراجعة والمحاسبة وتفعيل دور المراجعة الداخلية ومراقبي الحسابات ولجان المراجعة ومتطلبات الهيئات الرقابية الأخري (مثل هيئة سوق المال، والهيئة العامة للرقابة المالية).

٣. **المراجعة الخارجية:** من المتفق عليه مهنيا و أكاديميا أن المراجعة الخارجية مهنة مضيفة للقيمة لأصحاب المصالح Stakeholders فى الوحدة الإقتصادية ، خاصة المساهمين ، و ذلك من خلال ما توفره من توكيد إيجابى Positive Assurance بشأن تأكيدات الإدارة Management Assertions بالقوائم المالية و إيضاحاتها المتممة ، و أن الرأى الفنى لمراقب الحسابات هو المنتج المهنى الذى يعبر عن التوكيد من جهة ، و يتم توصيله لأصحاب المصالح من خلال تقرير مراقب الحسابات من جهة أخرى (عبد الوهاب نصر،٢٠١٣،ص١).

٤. **يؤدي** المراجع الخارجي دوراً مهما في المساعدة على تحسين نوعية القوائم المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة المراجعة في نوعية تلك القوائم، وليس مقبوليتها فقط .ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة المراجعة في إختيار المراجع الخارجي والاستمرار في تكليفه، يرى (Abbot & Parker ٢٠٠٠,p٥٥)أن لجان المراجعة المستقلة والنشيطة سوف تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية، وبالتالي إختيار المراجعين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة. تمثل المراجعة الخارجية حجر الزاوية لحوكمة جيدة للشركات ، إذ يساعد المراجعون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها ، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام، ويؤكد معهد المراجعين الداخليين Institute of Internal Auditors (IIA) فى الولايات المتحدة الأمريكية على أن دور المراجعة الخارجية يعزز مسؤوليات الحوكمة في Oversight الإشراف Insightالتبصر Foresight والحكمة ، ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت الشركات تعمل ما هو مفروض أن تعمله ويفيد في إكتشاف ومنع الفساد الإداري والمالي أما التبصر فإنه يساعد متخذي القرارات، وذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات، العمليات والنتائج، وأخيرا تحدد الحكمة الإتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركة ولإنجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المراجعون الخارجيون التدقيق المالي، وتدقيق الأداء، والتحقق والخدمات الإستشارية وقد أكدت بعض المنظمات المهنية والهيئات التنظيمية على ضرورة أخذ وظيفة المراجع الداخلي عين الإعتبار من قبل المراجع الخارجي .

٥. **التشريع والقوانين:** غالبا ما تؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الأطراف الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة وهى مجموعة القوانين والتشريعات التى تفرضها الحكومة، لقد أثرت بعض التشريعات على الطرفين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

فعلى سبيل المثال مع إصدار قانونSarbanes-Oxly Act في سنة٢٠٠٢ أصبح بلا منازع هو القانون الأقوى فيما يتصل بحوكمة الشركات منذ صدور القوانين الأولية في الثلاثينات عن الأوراق المالية وفرض متطلبات جديدة على الشركات المساهمة تتمثل بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة المراجعة على عملية إعداد التقارير المالية، والطلب من المدير التنفيذي (CEO) ومدير الشؤون المالية (CFO)الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية، ووضع خطوط اتصال فعالة بين المراجع الخارجي ولجنة المراجعة وتحديد قدرة المسؤولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة، والتي قد تكون مضرة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين

في الشركة كما أناط مسؤولية تعيين وإعفاء المراجع الخارجي والمصادقة على الخدمات الآخرى غير المراجعة التي يمكن أن تقدمها شركات المراجعة لزبائنها بلجنة المراجعة.

من كل مما سبق يرى الباحث أنه أصبحت هناك ضرورة ملحة للإلتزام بقواعد حوكمة الشركات لتأمين وتحسين المناخ الإستثمارى العام سواء كان على المستوى المحلى أو المستوى الدولى، مما له من قدرة على إنعاش الإستثمار الخاص وتحفيز المدخرين على ضخ أموالهم فى السوق فى ظل توفير درجة عالية من الثقة للرقابة والسيطرة على المعاملات.أن حوكمة الشركات لاتعنى فقط مجرد إحترام مجموعة من القواعد وتفسيرها تفسيراً جامداً وحرفياً، وأنما هى ثقافة وأسلوب لضبط العلاقة بين مالكى الشركة ومديريها والمتعاملين معها.

أن هناك الكثير من الممارسات والأعمال التى تتجاوز القانون والقواعد والأصول الواجبة فى إدارة الشركات والأعمال وبالتإلى تخالف اقتصاديات السوق الصحيحة والدقيقة ، لذلك فإن الحوكمة وما تتضمنه من قواعد صارمة لضبط الأعمال والمعاملات والشركات لحماية الإقتصاد الوطنى للدولة وحماية المستثمرون المساهمون، وكذلك جهود المستهلكين والعملاء حيث يمثلون المنظومة التى تصنع فى النهاية القدرة التنافسية للإقتصاد وتخرجه عن طريق السوء والفساد والإنحراف وتقوده إلى طريق النمو والإنتعاش والتقدم والتحديث.

إن الغش والخداع هما اللبنة الأولى فى منظومة الفساد، وإكتشاف الغش خاصة فى الامور المالية يمثل تحدياً كبيراً للمحاسبين، حيث يملك هؤلاء المفسدين أدوات جديدة ويطورونها من أن لآخر، وبالتإلى لابد من مقابلتها بإجراءات وقائية متطورة تطوراً كاملاً تمثل آليات جديدة للرقابة تعمل فى ظل وضوح وجلاء أكثر.اذاً لابد من تأسيس وتنفيذ استراتيجيات وإجراءات فعالة ضد الفساد بتحديد وتضمين القواعد واللوائح القانونية وتوضيح القوانين المعنية وتبنى مبدأ الشفافية، حيث من الضرورى أن تكون واضحة ومفهومه لدى جمهور المتعاملين، والإتجاهات الحديثة لمواجهة الفساد فى مجتمع الشركات تقوم على بناءعلاقة إرتباط قوية للمستثمرين بتلك الشركات، وتشجيع مفاهيم الشفافية، النزاهة، الحوكمة القوية لأن هذا يعتبر من التدابير المضادة لمواجهة الفساد فى الشركات ويرى البعض أن الحل الكثر فاعلية لمواجهة الفساد هو التدابير التنظيمية والمؤسسية للشركات ، وهناك العديد من الدول تبنت أنظمة ليس فقط لتحقيق منفعة لأصحاب المصالح من حملة الأسهم بل للمجتمع بأسره. لذلك فإن مواجهة الفساد فى الشركات لايتطلب فقط تعديل القوانين وتطبيقها، وتطبيق قواعد الحوكمة فقط ولكن يتطلب التكامل بين تلك الأنظمة جميعها (Rasheed,et al.,٢٠١٣,p١١٦).

٩- الإطار المقترح

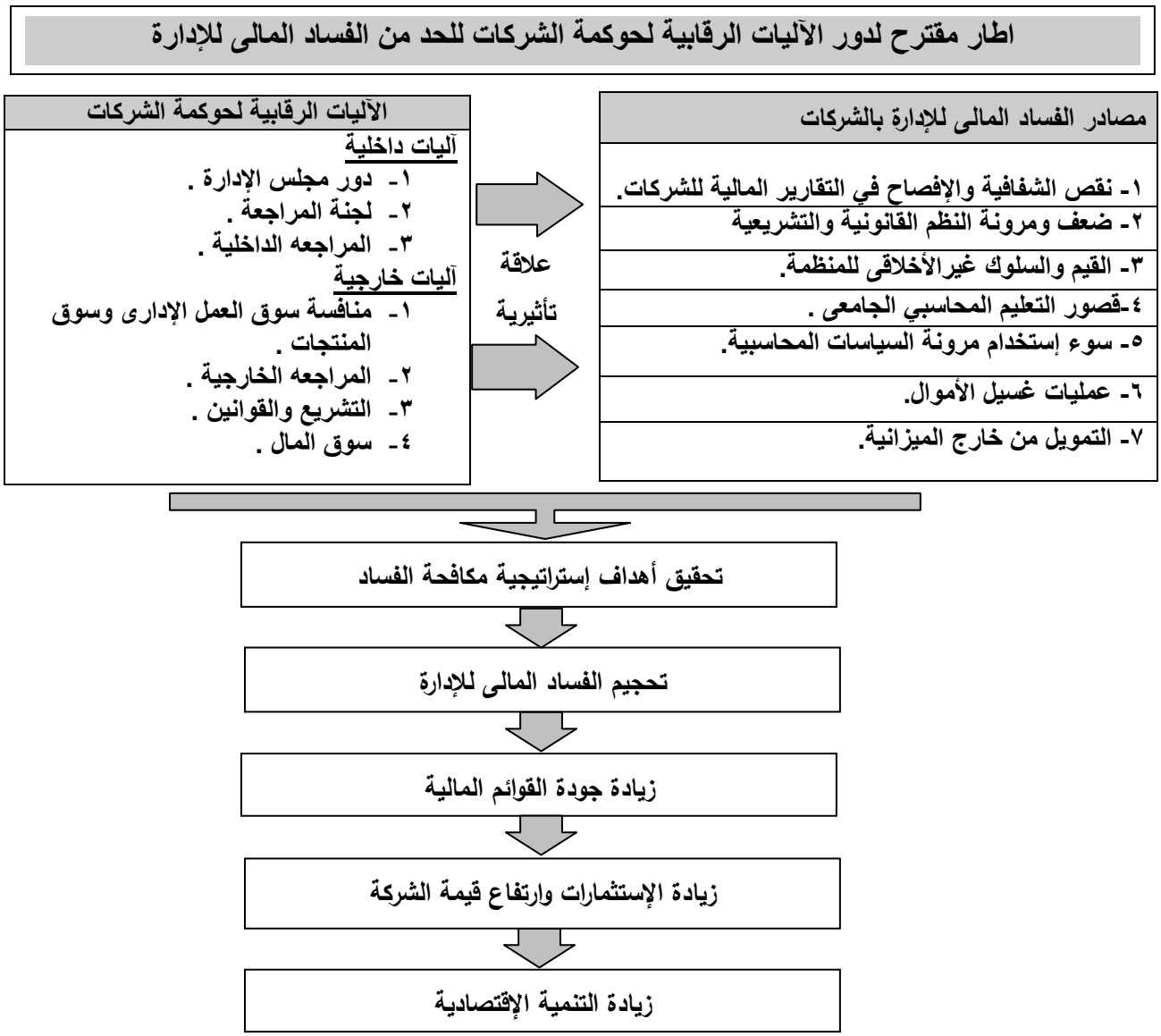

يتضح من الشكل السابق أن مصادر حدوث الفساد المالى للإدارة تتمثل فى سبعة مصادر هى:

١- نقص الشفافية والإفصاح فى التقارير المالية للشركات ٢- ضعف ومرونة النظم القانونية والتشريعية ٣- القيم والسلوك غير الأخلاقى للمنظمة ٤-قصور التعليم المحاسبى الجامعى ٥-سوء إستخدام مرونة السياسات المحاسبية ٦-عمليات غسيل الأموال ٧- التمويل من خارج الميزانية

كما أن هناك آليات رقابية داخلية وخارجية لحوكمة الشركات ذات علاقة تأثرية للحد من التلاعب من خلال تلك المصادر، وبالتإلى تحقيق أهداف إستراتيجية مكاحة الفساد كل ذلك يؤدى إلى تحجيم الفساد المالى للإدارة، يترتب على ذلك زيادة جودة التقارير المالية وزيادة الإستثمارات وإرتفاع قيمة الشركة وبالتإلى زيادة التنمية الإقتصادية على مستوى الإقتصاد ككل.

١٠ – الدراسة الميدانية

يتناول هذا الجزء العناصر الأساسية للدراسة الميدانية من حيث أهدافها وتحديد مجتمع وعينة الدراسة ومنهجية وأدوات وإجراءات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات.

اولا: هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى :

إختبار أثر تطبيق الآليات الرقابية لحوكمة الشركات فى الحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

ثانيا : توصيف متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة فى :

Y تمثل المتغير التابع مصادر حدوث ممارسات الفساد المالى للإدارة فى الشركات المساهمة المصرية.

X_1 تمثل المتغير المستقل الأول (معلومات عن مسؤليات مجلس الإدارة)

X_2 تمثل المتغير المستقل الثانى (معلومات عن لجان مجلس الإدارة ومنها لجنة المراجعة)

X_3 تمثل المتغير المستقل الثالث (معلومات عن آلية المراجعة الداخلية)

X_4 تمثل المتغير المستقل الرابع (معلومات لجنة الترشيحات ومنافسة سوق العمل الإدارى)

X_5 تمثل المتغير المستقل الخامس (معلومات عن آلية المراجعة الخارجية)

X_6 تمثل المتغير المستقل السادس (معلومات عن سن التشريعات والقوانين)

X_7 تمثل المتغير المستقل السابع (معلومات عن آليات سوق المال)

ثالثا : أساليب جمع البيانات

إعتمد الباحث فى الحصول على البيانات الأولية اللازمة للدراسة و إختبار الفروض على :

أ- قائمة الإستقصاء كوسيلة أساسية لجمع البيانات.

ب- أسلوب المقابلة الشخصية لضمان سلامة وفهم المتلقين لقوائم الإستقصاء موضوع الدراسة، مغزى الأسئلة، وضمان سلامة الردود.

رابعا : مجتمع وعينة الدراسة

تم إختيار عينة البحث من مجموعة المستثمرين فى الشركات المساهمة المصرية والمقيدة فى سوق الأوراق المالية. كذلك تم توزيع(١٧٠) قائمة إستقصاء على العينة و أمكن الوصول اليهم لعمل مقابلة شخصية للرد على بعض الاستفسارات المرتبطة بقائمة الإستقصاء كمرحلة أولى ، ثم استيفاء إجابات قائمة الإستقصاء كمرحلة ثانية و تم إستلام (٩٠) قائمة إستقصاء و قد بلغ عدد قوائم الإستقصاء الصحيحة (٨٢) قائمة إستقصاء وتم استبعاد (٨) قائمة إستقصاء لعدم إكتمال الاجابات بها . و قد بلغت نسبة الردود ٥٣ %.

خامسا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم إستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية للقيام بعمل التحليل الإحصائى. Statistical Package for Social Sciences (SPSS)Version(٢٠) و تم إستخدام الإختبارات الإحصائية التالية:

(١) إختبار تحليل المصداقية Reliability Analysis

(٢) تحليل الإنحدار Regression Analysis لإختبار فروض الدراسة

سادسا: وصف قائمة الإستقصاء

تم تصميم قائمة الإستقصاء لجمع بيانات تغطى الجوانب المختلفة للدراسة حيث تضمنت أربعة وخمسون سؤالاً وقد تم تقسيم أسئلة الإستقصاء إلى ثمانية أقسام وقد روعى أن تكون الأسئلة واضحة. وهذه الأقسام تم ترتيبها وفقاً لترتيب الجزء النظرى من هذا البحث كالآتى:

القسم الأول: يعبر هذا القسم عن المتغير التابع ويتضمن أسئلة للتعرف مصادر حدوث وممارسات الفساد المالى للإدارة فى الشركات المصرية.

القسم الثانى: يعبر هذا القسم عن المتغير المستقل الأول و يتضمن أسئلة معلومات مسؤليات مجلس الإدارة للحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

القسم الثالث: يعبر هذا القسم عن المتغير المستقل الثانى ويتضمن أسئلة معلومات عن لجان مجلس الإدارة ومنها لجنة المراجعة للحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

القسم الرابع: يعبر هذا القسم عن المتغير المستقل الثالث و يتضمن أسئلة عن دور المراجعة الداخلية للحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة .

القسم الخامس: يعبر هذا القسم عن المتغير المستقل الرابع ويتضمن أسئلة للتعرف على دور معلومات لجنة الترشيحات ومنافسة سوق العمل الإدارى للحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

القسم السادس: يعبر هذا القسم عن المتغير المستقل الخامس ويتضمن أسئلة للتعرف على دور المراجعة الخارجية للحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

القسم السابع: يعبر هذا القسم عن المتغير المستقل السادس ويتضمن أسئلة للتعرف على دور التشريعات والقوانين للحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

القسم الثامن: يعبر هذا القسم عن المتغير المستقل السابع و يتضمن أسئلة للتعرف على دور آليات سوق المال للحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

وقد تم إستخدام مقياس (ليكرت) ذى الدرجات الخمسة مرتبا من الدرجة رقم (٥) للتعبير عن توفر ذلك المقياس بدرجة عالية إلى الدرجة رقم (١) للتعبير عن عدم توفر المقياس بدرجة عالية .

سابعا: نتائج التحليل الإحصائى لفروض البحث

(١) إختبار تحليل المصداقية Reliability Analysis:

يوضح الجدول رقم (١) نتائج تحليل المصداقية

جدول رقم (١)

المتغير	N of Items	Cronbach's Alpha
مجموعة المتغيرات المستخدمة ككل	٦١	.٨٤٤
مصادر حدوث الفساد المالى للإدارة ($Y_{١١}$, $Y_{١٧}$)	٧	.٨٣٤
مسؤليات الإدارة العليا ($X_{١١}$, $X_{١٧}$)	٧	.٩٥٢
لجان مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ($X_{٢١}$, $X_{٢١٦}$)	١٦	.٧٣١
المراجعة الداخلية ($X_{٣١}$, $X_{٣٥}$)	٥	.٨٢٩
منافسة سوق العمل الإدارى ($X_{٤١}$, $X_{٤٩}$)	٩	.٧٣٩
المراجعة الخارجية ($X_{٥١}$, $X_{٥٥}$)	٥	.٨٨٣
التشريعات والقوانين ($X_{٦١}$, $X_{٦٥}$)	٥	.٨٦٥
آليات سوق المال ($X_{٧١}$, $X_{٧٧}$)	٧	.٧٠٤

حيث يستخدم إختبار ألفا – كرونباخ Cronbach's Alpha الذى يبين مدى تجانس بنود المتغيرات المستخدمة فى قياس ظاهرة معينة , وفى ضوء هذا الإختبار تتوافر المصداقية لأداة جمع البيانات و يكون هناك تجانس و إتساق كبير بين المتغيرات كلما اقتربت قيمةAlpha من الواحد الصحيح بينما يكون هناك عدم تجانس كلما أقتربت قيمة Alpha من الصفر. و يوضح الجدول رقم (١) أن هناك درجة عالية من التجانس و الإتساق تعكسها قيمة Alpha بين مجموعة المتغيرات المستخدمة مما يدل على حسن إختيار مجموعة متغيرات الدراسة .

نتائج إختبار الفرض الأول

توجد علاقة بين تطبيق الآليات الرقابية لحوكمة الشركات الداخلية والخارجية مجتمعة والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

و يوضح الجدول رقم (٢) ملخص نتائج نموذج الإنحدار المتعدد.

جدول رقم (٢)

رقم النموذج	متغيرات النموذج	B	t	Sig.	R Square	Adjusted R Square	F	Sig.
١		.٣٢٩	٢.٢١٥	.٠٤٨	.٨٩٨	.٨٨٧	٩٤.٨٦٧	.٠٠٠(b)
	$X_١$	.٢٦٤	٢.٣٩٧	.٠٢٩				
	$X_٢$	.٣٩٤	٢.١٧٤	.٠٤٧				
	$X_٣$	.٣٤٧	٢.٣٦٤	.٠٢٢				
	$X_٤$	.٢٦٥	٣.٥٣٢	.٠٠١				

	X٥	.٣٨٥	٢.٨٦٤	.٠٣٨				
	X٦	.٢٢٩	٢.٤٤٥	.٠٢٤				
	X٧	.٣٢٥	٣.٥٢٧	.٠٢٨				

أوضحت نتائج نموذج الإنحدار المتعدد المستخدم معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغيرات المستقلة (X_1مسؤليات مجلس الإدارة وقواعد تشكيله،X_2 لجان مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، X_3المراجعة الداخلية،X_4 لجنة الترشيحات ومنافسة سوق العمل الإدارى،X_5 المراجعة الخارجية،X_6 التشريعات والقوانين،X_7 آليات سوق المال) والمتغير التابع(Yمصادر وممارسات الفساد المالى للإدارة فى الشركات)هى(Adj R^2 =.٨٨٧). وأن (F=٩٤.٨٦٧, Sig= .٠٠٠)مما يعنى أنه وبمستوى ثقة (٩٥%) يمكن القول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الحد من مصادر الفساد المالى للإدارة فى الشركات والآليات الرقابية لحوكمة الشركات وهى مسؤليات مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، منافسة سوق العمل الإدارى، المراجعة الخارجية، التشريعات والقوانين، آليات سوق المال. كما أوضحت نتائج النموذج أن معامل إنحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة (B_1 ، B_2 ، B_3 ، B_4 ، B٥ ، B٧) B_6هى(.٢٦٤، .٣٩٤، .٣٤٧، .٢٦٥، .٣٨٥ ، .٢٢٩ ، .٣٢٥) على التوالى قيم معنوية عند مستوى أقل من (.٠٥) . وهذا يعنى قبول الفرض الأول بأنه توجد علاقة معنوية بين تطبيق الآليات الرقابية مجتمعة لحوكمة الشركات والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

إختبار الفرض الثانى

توجد علاقة بين التطبيق السليم للآليات الرقابية لحوكمة الشركات التى تحدد مسؤليات مجلس الإدارة وقواعد تشكيله والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

ويوضح الجدول رقم (٣) ملخص نتائج نموذج الإنحدار .

جدول رقم (٣)

رقم النموذج	متغيرات النموذج	B	t	Sig.	R Square	Adjusted R Square	F	Sig.
١		.٣٩٢	١.٥٠٩	.١٣٥	.٦٤٠	.٦٣٥	١٤١.٩٤	.٠٠٠b
	X١	.٨٨٠	١١.٩١٤	.٠٠٠				

حيث تمثل:

Y تمثل المتغير التابع مصادر حدوث الفساد المالى للإدارة فى الشركات.

X_1 تمثل المتغير المستقل معلومات عن مسؤليات مجلس الإدارة وقواعد تشكيله.

أوضحت نتائج نموذج الإنحدار البسيط المستخدم معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل (مسؤليات مجلس الإدارة وقواعد تشكيله) والمتغير التابع (مصادر حدوث الفساد المالى

للإدارة فى الشركات) هى (Adj R^2 =.٦٣٥). و أن (sig .٠٠٠)،(F=١٤١.٩٤) مما يعنى أنه وبمستوى ثقة (٩٩%) يمكن القول أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين الحد من مصادر الفساد المالى للإدارة و وتفعيل مسؤليات مجلس الإدارة والإلتزام بقواعد تشكيله. كما أوضحت نتائج النموذج أن معامل إنحدار المتغير التابع على المتغير المستقل B_1 = (.٨٨٠) و هى قيمة معنوية عند مستوى أقل من (.٠١) وهذا يعنى قبول الفرض الثانى و هو توجد علاقة بين تطبيق الآليات الرقابية لمسؤليات مجلس الإدارة والإلتزام بقواعد تشكيله وبين الحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة فى الشركات.

إختبار الفرض الثالث

توجد علاقة بين التطبيق السليم للآليات الرقابية لحوكمة الشركات التى تعمق أهداف لجان مجلس الإدارة ومنها لجنة المراجعة والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة. ويوضح الجدول رقم (٤) ملخص نتائج نموذج الإنحدار.

جدول رقم (٤)

رقم النموذج	متغيرات النموذج	B	t	Sig.	R Square	Adjusted R Square	F	Sig.
٣		.٣٢٥	١.٧٠٢	.٠٩٣	.٧٦٩	.٧٦٦	٢٦٦.٠٩٦	.٠٠٠(b)
	X_2	.٨٩١	١٦.٣١٢	.٠٠٠				

حيث تمثل:

Y تمثل المتغير التابع مصادر الفساد المالى للإدارة.

X_2 تمثل المتغير المستقل معلومات لجان مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

أوضحت نتائج نموذج الإنحدار البسيط المستخدم معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل (معلومات لجان مجلس الإدارة ولجنة المراجعة) و المتغير التابع (مصادر الفساد المالى للإدارة) هى (Adj R^2 =.٧٦٦). وأن (F=٢٦٦.٠٩٦)،(sig .٠٠٠) مما يعنى أنه وبمستوى ثقة (٩٩%) يمكن القول أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين الحد من الفساد المالى للإدارة و لجان مجلس الإدارة ولجنة المراجعة. كما أوضحت نتائج النموذج أن معامل إنحدار المتغير التابع على المتغير المستقل B_2= (٨٩١.) وهى قيمة معنوية عند مستوى أقل من (.٠١) و هذا يعنى قبول الفرض الثالث وهو توجد علاقة بين التطبيق السليم للآليات الرقابية لحوكمة الشركات التى تعمق أهداف لجان مجلس الإدارة ومنها لجنة المراجعة والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

إختبار الفرض الرابع

توجد علاقة بين التطبيق السليم للآليات الرقابية لحوكمة الشركات التى تحدد مهام المراجعة الداخلية وتحقق استقلالياتها والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة. ويوضح الجدول رقم (٥) ملخص نتائج نموذج الإنحدار .

جدول رقم (٥)

رقم النموذج	متغيرات النموذج	B	t	Sig.	R Square	Adjusted R Square	F	Sig.
٤		١.١١١	٥.٥٨٩	.٠٠٠	.٦٣٣	.٦٢٨	١٣٧.٨٦	.٠٠٠(b)
	X_3	.٦٢٥	١١.٧٤١	.٠٠٠				

حيث تمثل :

Y تمثل المتغير التابع مصادر الفساد المالى للإدارة.

X_3 تمثل المتغير المستقل معلومات عن مهام المراجعة الداخلية وتحقيق استقلالياتها

أوضحت نتائج نموذج الإنحدار البسيط المستخدم معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل (معلومات عن مهام المراجعة الداخلية وتحقيق استقلالياتها) و المتغير التابع (مصادر الفساد المالى للإدارة) هى ($Adj\ R^2$ =.٦٢٨). و أن (F=١٣٧.٨٦)،(sig= .٠٠٠) مما يعنى أنه وبمستوى ثقة (٩٩%) يمكن القول أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين الحد من الفساد المالى للإدارة و مهام المراجعة الداخلية وتحقيق استقلالياتها. كما أوضحت نتائج النموذج أن معامل إنحدار المتغير التابع على المتغير المستقل B_3 = (.٦٢٥) وهى قيمة معنوية عند مستوى أقل من (.٠١) وهذا يعنى قبول الفرض الرابع و هو توجد علاقة بين التطبيق السليم للآليات الرقابية لحوكمة الشركات التى تحدد مهام المراجعة الداخلية وتحقق استقلالياتها والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

إختبار الفرض الخامس

توجد علاقة بين التطبيق السليم للآليات الرقابية لحوكمة الشركات التى تحقق أهداف المنافسة فى سوق العمل الإدارى وسوق المنتجات والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

و يوضح الجدول رقم (٦) ملخص نتائج نموذج الإنحدار

جدول رقم (٦)

رقم النموذج	متغيرات النموذج	B	t	Sig.	R Square	Adjusted R Square	F	Sig.
٥		.٣١٥	٨.٣٦٢	.٠١٧	.٦٩٥	.٦٩١	١٨١.٩٦١	.٠٠٠(b)
	X_4	.٨٨٥	١٣.٤٨٩	.٠٠٠				

حيث تمثل :

Y تمثل المتغير التابع مصادر الفساد المالى للإدارة.

$X_{٤}$ تمثل المتغير المستقل معلومات عن المنافسة فى سوق العمل الإدارى وسوق المنتجات

أوضحت نتائج نموذج الإنحدار البسيط المستخدم معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل (المنافسة فى سوق العمل الإدارى وسوق المنتجات) و المتغير التابع (مصادر الفساد المالى للإدارة) هى (Adj R٢ =.٦٩١)، (F=١٨١.٩٦١). و أن (sig= .٠٠٠) مما يعنى أنه وبمستوى ثقة (٩٩%) يمكن القول أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مصادر الفساد المالى للإدارة و المنافسة فى سوق العمل الإدارى وسوق المنتجات. كما أوضحت نتائج النموذج أن معامل إنحدار المتغير التابع على المتغير المستقل $B_{٤}$ = (.٨٨٥) و هى قيمة معنوية عند مستوى أقل من (.٠١) و هذا يعنى قبول الفرض الخامس و هو توجد علاقة بين التطبيق السليم للآليات الرقابية لحوكمة الشركات التى تحقق أهداف المنافسة فى سوق العمل الإدارى وسوق المنتجات والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

إختبار الفرض السادس

توجد علاقة بين التطبيق السليم للآليات الرقابية للمراجعة الخارجية والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة. و يوضح الجدول رقم (٧) ملخص نتائج نموذج الإنحدار .

جدول رقم (٧)

رقم النموذج	متغيرات النموذج	B	t	Sig.	R Square	Adjusted R Square	F	Sig.
٦		.٥٨١	٢.٦٥٠	.٠١	.٦٧٩	.٦٧٥	١٦٩.٣٦٣	.٠٠٠(b)
	$X_{٥}$	.٨٢١	١٣.٠١٤	.٠٠٠				

حيث تمثل :

Y تمثل المتغير التابع مصادر الفساد المالى للإدارة.

$X_{٥}$ تمثل المتغير المستقل الآليات الرقابية للمراجعة الخارجية

أوضحت نتائج نموذج الإنحدار البسيط المستخدم معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل (الآليات الرقابية للمراجعة الخارجية) و المتغير التابع (مصادر الفساد المالى للإدارة) هى (.٦٧٥= $Adj\ R^{٢}$). و أن (F=١٦٩.٣٦٣)، (sig= .٠٠٠) مما يعنى أنه وبمستوى ثقة (٩٩%) يمكن القول أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين الحد من الفساد المالى للإدارة و الآليات الرقابية للمراجعة الخارجية. كما أوضحت نتائج النموذج أن معامل إنحدار المتغير التابع على المتغير المستقل $B_{٥}$ = (.٨٢١) و هى قيمة

معنوية عند مستوى أقل من (٠١.) قبول الفرض السادس بأنه توجد علاقة بين التطبيق السليم للآليات الرقابية للمراجعة الخارجية والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

إختبار الفرض السابع

توجد علاقة بين التطبيق السليم للآليات الرقابية لحوكمة الشركات من سن التشريعات والقوانين والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة. و يوضح الجدول رقم (٨) ملخص نتائج نموذج الإنحدار

جدول رقم (٨)

رقم النموذج	متغيرات النموذج	B	t	Sig.	R Square	Adjusted R Square	F	Sig.
٧		.٢٥٦	١.٩٠٨	.٠٠٦	.٨٧٦	.٨٧٥	٥٦٧.٨٦٤	.٠٠٠(b)
	$X_٦$	.٩٢٠	٢٣.٨٢٦	.٠٠٠				

حيث تمثل :

Y تمثل المتغير التابع مصادر الفساد المالى للإدارة.

$X_٦$ تمثل المتغير المستقل الآليات الخاصة بسن التشريعات والقوانين.

أوضحت نتائج نموذج الإنحدار البسيط المستخدم معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل (سن التشريعات والقوانين) و المتغير التابع (مصادر الفساد المالى للإدارة) هى (٨٧٥.= $Adj\ R^٢$). و أن (F=٥٦٧.٦٨٤)،(٠٠٠. =sig) مما يعنى أنه وبمستوى ثقة (٩٩%) يمكن القول أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين الحد من الفساد المالى للإدارة و الآليات الرقابية سن التشريعات والقوانين. كما أوضحت نتائج النموذج أن معامل إنحدار المتغير التابع على المتغير المستقل $B_٥$ = (٩٢٠.) و هى قيمة معنوية عند مستوى أقل من (٠١.) قبول الفرض السابع وهو توجد علاقة بين التطبيق السليم للآليات الرقابية لحوكمة الشركات من سن التشريعات والقوانين والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

إختبار الفرض الثامن

توجد علاقة بين التطبيق السليم للآليات الرقابية لحوكمة الشركات التى تحقق آليات سوق المال والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.و يوضح الجدول رقم (٩) ملخص نتائج نموذج الإنحدار

جدول رقم (٩)

رقم النموذج	متغيرات النموذج	B	t	Sig.	R Square	Adjusted R Square	F	Sig.
٨		.٤٩٥	٢.٣٠٨	.٠٢٤	.٧٠١	.٦٩٧	١٨٧.٦٩١	.٠٠٠(b)
	$X_٧$	.٨٤٨	١٠٣.٧٠٠	.٠٠٠				

حيث تمثل :

Y تمثل المتغير التابع مصادر الفساد المالى للإدارة.

$\mathbf{X_{٧}}$ تمثل المتغير المستقل الآليات الرقابية لسوق المال.

أوضحت نتائج نموذج الإنحدار البسيط المستخدم معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل (الآليات الرقابية لسوق المال) و المتغير التابع (مصادر الفساد المالى للإدارة) هى (٦٩٧.= $Adj\ R^{٢}$). و أن (F=١٨٧.٦٩١)،(sig= .٠٠٠) مما يعنى أنه وبمستوى ثقة (٩٩%) يمكن القول أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين الحد من الفساد المالى للإدارة و الآليات الرقابية لسوق المال. كما أوضحت نتائج النموذج أن معامل إنحدار المتغير التابع على المتغير المستقل $B_{٧}$ = (٨٤٨.) و هى قيمة معنوية عند مستوى أقل من (٠١.) قبول الفرض الثامن و هو توجد علاقة بين التطبيق السليم للآليات الرقابية لحوكمة الشركات التى تحقق آليات سوق المال والحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

خلاصة الدراسة الميدانية

كل من إختبار الإنحدار البسيط والإنحدار المتعدد يؤكد معنوية تأثير الآليات الرقابية لحوكمة الشركات وهى مسؤليات مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، منافسة سوق العمل الإدارى، المراجعة الخارجية، التشريعات والقوانين، آليات سوق المال فى الحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة.

١٠- النتائج والتوصيات

الآليات الرقابية لحوكمة الشركات كفيلة بمعالجة حدة الفساد المالى للإدارة وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج نوجزها فيما يلي:

١- أن تطبيق حوكمة الشركات هو المخرج والحل الفعال للحد من ظاهرة الفساد المالي للإدارة، ولضمان حقوق أصحاب المصالح داخل الشركات وخاصة المستثمرين.

٢- تأثير وأهمية حوكمة الشركات ودورها في حماية مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات في العديد من النواحي الإقتصادية والقانونية والإجتماعية.

٣- تساعد حوكمة الشركات الجيدة على جذب الإستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية،كما تساعد على الحد من هروب رؤوس الأموال وبالتالى تحقيق التنمية الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومى.

٤- لا بد من وضع أنظمة فعالة وجدية لتقويم أداء الشركات من خلال مبدأ محاسبة المتسبب فى الفساد وذلك لتحجيم ممارسات الفساد المالى للإدارة .

٥- ترجع أهمية آليات الرقابة الخارجية لحوكمة الشركات –خاصة المراجعة الخارجية، سن التشريعات والقوانين– إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة ، والتي تقلل التعارض بين مصالح العائد الإجتماعى للمجتمع ككل والمنافع الخاصة للإدارة.

توصيات البحث

١- ضرورة تطبيق الحوكمة الجيدة للشركات التى تؤدى إلى زيادة الثقة في الإقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته علي تعبئه المدخرات ورفع معدلات الإستثمار، والحفاظ علي حقوق الأقليه أو صغار المستثمرين، ومن ناحيه أخري تشجع الحوكمة الجيدة علي نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول علي التمويل وتوليد مزيدا من الأرباح وخلق فرص العمل.

٢- لا يقتصر دور الحوكمة علي وضع القواعد ومراقبة تنفيذها أو تطبيقها، ولكن يمتد ليشمل توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها، وهذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل من الحكومة والسلطة الرقابية والقطاع الخاص وذلك في مواجهة صارمة لأشكال الفساد المالي للإدارة.

٣- هناك حاجة لتضافر جهود جميع فئات المجتمع المدنى لمكافحة الفساد على مستوى الدولة للحفاظ على مقدرات الوطن وتحسين مستوى المعيشة على جميع المستويات.

٤- تطوير التعليم المحاسبى الجامعى ليتضمن مناهج المحاسبة القضائية وذلك لتوفير خرجين قادرين على إكتشاف الغش وممارسات الفساد المالى للإدارة.

١١-مقترحات ببحوث مستقبلية

١- دراسة أثر التأمين ضد مخاطر الفساد المالى للإدارة على أسهم الشركات التى تتداول أسهمها فى البورصة المصرية.

٢- دراسة دور لجان مجلس الإدارة فى إكتشاف الممارسات الإنتهازية للإدارة لتحقيق منافع ذاتية.

٣- دراسة أثر الإفصاح عن ممارسات الفساد المالى للإدارة على قيمة الشركة .

٤- دور المحاسبة القضائية في مكافحة غسيل الأموال والحد من الفساد المالى بالتطبيق علي البنوك التجارية المصرية.

مراجع البحث

أولاً: مراجع باللغة العربية

- أحمد عبدالسلام أبوموسى(٢٠٠٥)، "الربط بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتفعيل حوكمة الشركات: نموذج مقترح من سياق المحاسبة الإدارية"، ***مجلة التجارة والتمويل***، المجلة العلمية لكلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد الأول للعدد الثانى، ص ٥٥– ١١٨.
- أحمد كامل سالم(٢٠١٠)، "خدمة التقصى المالى القانونى فى مصر : الطلب على الخدمة والتنظيم المهنى لها فى بيئة الممارسة المهنية"، مجلة التجارة والتمويل، المجلة العلمية لكلية التجارة – جامعة طنطا، العدد الأول ، ص ١– ٥٧.
- البنك الأهلى المصرى (٢٠٠٣)، "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة فى الشركات "حوكمة الشركات Corporate Governance"، البنك الأهلى المصرى، ***النشرة الإقتصادية***، العدد الثانى، المجلد السادس والخمسون، القاهرة، ص: ١١ – ٤٧.
- أمين السيد أحمد لطفى (٢٠٠٣)، "حوكمة الشركات وفجوة توقعات المراجعة"، ***مجلة الدراسات المالية والتجارية***، كلية التجارة، جامعة القاهرة، السنة الثالثة عشرة، العدد الأول، مارس، ص: أ – س.
- حازم حسن (٢٠٠٣)، "الإطار المحاسبى والإفصاح لهيكل حوكمة الشركات فى مصر" ***المحاسب***، مجلة علمية متخصصة تصدرها جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، العدد السابع عشر: يناير – مارس، ص: ٨ – ١١.
- سمير محمد الجزار (٢٠٠٤)، "حوكمة الشركات"، ***ورقة عمل*** مقدمة قسم المحاسبة، كلية التجارة،جامعة طنطا .
- صالح حسين (٢٠٠٣)، "ممارسة وإدارة السلطة فى منظمات الأعمال: التطورات العالمية والوضع القائم " الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة **بعنوان الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورهما فى دعم الرقابة والمساءلة فى الشركات السعودية**، جامعة الملك سعود بالقصيم، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والإقتصاد، المملكة العربية السعودية في الفترة من٣ – إلى٥ مايو٢٠٠٣، ص: ١٧٩ – ٢٠٦.
- عاطف محمد أحمد (٢٠٠٣)، "دراسة إختبارية لأثار حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية تدقيق الحسابات فى الأردن"، ***مجلة الدراسات المالية والتجارية***، كلية التجارة، جامعة القاهرة، السنة الثالثة عشرة، العدد الأول، مارس، ص: ٢١١–٢٥٠.
- عبد الفتاح الجبالي ، (٢٠٠٩) ، سلسلة أوراق سياسات تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد ، " الشفافية في المشروعات والمشتريات الحكومية لضمان المنافسة المتكافئة للأعمال الصغيرة والمتوسطة"، **مؤتمر**

مكافحة الفساد ، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) بالتعاون مع اتحاد جمعيات التنمية الإقتصادية.

- عبد الناصر محمد سيد درويش (٢٠٠٣)، "دور الإفصاح المحاسبى فى التطبيق الفعال لحوكمة الشركات: دراسة تحليلية ميدانية"، ***مجلة الدراسات المالية والتجارية***، كلية التجارة- فرع بنى سويف- جامعة القاهرة، العدد الثانى، يوليو، ص: ٤١٩ - ٤٧١.
- عبد الوهاب نصر على(٢٠١٣)،" دراسة إنتقادية لمقترح التقرير الجديد لمراقب الحسابات المتوقع تفعيله ٢٠١٤" بحث مقدم للمؤتمر الدولى الأول فى المحاسبة و المراجعة"تفعيل آليات المحاسبة و المراجعة لمكافحة الفساد المالى و الإدارى " كلية التجارة – جامعة بنى سويف ٧- ٨ إبريل ٢٠١٣.
- علاء عاشور زلط (٢٠١٣)، "دور نظم معلومات المحاسبة القضائية فى الحد من صور الفساد المالى فى البيئة المصرية "، المؤتمر الدولى الأول فى المحاسبة والمراجعة بعنوان"تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالى والإدارى، كلية التجارة- جامعة بنى سويف- ٧-٨ أبريل٢٠١٣.
- علاء عبد الوهاب، (٢٠٠٦) "التحكم المؤسسى وأثره في الرقابة والتوجيه على الشركات المساهمة العمانية دراسة ميدانية في الهيئة العامة لسوق المال في مسقط سلطنة عمان ص ٣٠-٣٢.
- كاترين ل. كوشتا هلبلينج، جون سوليفان (٢٠٠٢)، " تأسيس حوكمة الشركات في الإقتصادات النامية والصاعدة والأنتقالية"، ***مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE***، مارس.
- محمود عبد الملك فخرا، حسين على العمر، منصور صباح الفضلى (٢٠٠٣) "أثر حوكمة الشركات المساهمة المدرجة فى أسواق الأوراق المالية على درجة الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية"، ***مجلة الدراسات المالية والتجارية***، كلية التجارة، جامعة القاهرة، السنة الثالثة عشرة، العدد الأول، مارس، ص: ٢١١-٢٥٠.
- مجدي محمد سامي (٢٠٠٥)، "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها علي جودة التقارير المالية"، ***المؤتمر الخامس، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والإقتصادية***، السجل العلمي، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الجزء الأول.
- مصطفى على الباز(١٩٩٠)،" تطوير المحاسبة فى الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعات"المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، جامعة قناة السويس – العدد الأول،يناير،ص:٩٧-١٥٠.
- الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد٢٠١٤-٢٠١٨جمهورية مصر العربية-الصادرة عن اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

- Abbott, L., Y. Park, and S. Parker. (٢٠٠٠)," The effects of audit committee activity and independence on corporate fraud". Managerial Finance ٢٦: ٥٥-٦٧.
- Abu-Musa، Ahmad A. (٢٠٠٧)، "Exploring Information Technology Governance (ITG) in Developing Countries: AN Empirical Study" ***TheInternational Journal of Digital Accounting Research***، Vol. ٧، Iss.١٣، pp. ٧١- ١١٧.
- Abu-Musa،Ahmad A. (٢٠٠٩)، **"**Exploring the Importance and Implementation of COBIT Processes in Developing Countries: An Empirical Study"،***Information Management & Computer Security***، Bradford، Vol. ١٧، No. ٢ (Forthcoming).
- Adkins، W.، (٢٠٠٣)، "New Board Formats Outlined Commission Proposes Major Performs in Corporate Governance and Auditing and Accounting Practices"،***The Bank Place***، pp. ٥٠-٧٨.
- Al azzam,Z.,Qura an,A.,and La-mohameed,H.,(٢٠١٥)," How The Corporate Governance Affects Organizational Strategy: Lessons From Jordan Environment." IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM)
- e-ISSN: ٢٢٧٨-٤٨٧X, p-ISSN: ٢٣١٩-٧٦٦٨. Volume ١٧, Issue ٤.Ver. I (Apr.), PP ٥٢-٦٦.
- Alexandre، S.، Ricardo، Pereira L.، Andrem، S.، and Lucas،B.،(٢٠١٠)،" Endogeneity of Brazilian corporate governance quality determinants"**Emerald Group Publishing Limited، ISSN** ١٤٧٢-٠٧٠١، VOL. ١٠ NO. ٢ ، pp. ١٩١-٢٠٢
- Ararat، M.; and M. Ugur (٢٠٠٣)، Corporate Governance in Turkey: An Overview and Some Policy Recommendations،***Corporate Governance: The International Journal of Effective Board Performance***، Vol. ٣، No. ١، PP. ٥٨ – ٧٥.
- Beasley، M.، J. Carcello، D. Hermanson، and P. D. Lapides (٢٠٠٠)، "Fraudulent financial reporting: Consideration of industry traits and corporate governance mechanisms"،***Accounting Horizons***، ١٤ (December)، pp. ٤٤١–٤٥٤.
- Bhutta، N. & Saeed، M. (٢٠١١) "Accounting Scandals in The Context of Corporate Social Reporting"، Journal of Database Marketing & Customer Strategy Management"، Vol. ٣، pp.١٧١-١٨٤.
- Cadbury Committee (١٩٩٢)،***Report Of The Committees On The Financial Aspects Of Corporate Governance***، Gee Publishing، London.

- Carpenter, D. et al. (٢٠١١) "The Incremental Benefits of a Forensic Accounting Course on Skepticism and Fraud-Related Judgments", Issues In Accounting Education, Vol. ٢٦, No.١,pp.١-٢١.
- Cohen، J.، and D. Hanno، (٢٠٠٠)، "Auditors، Consideration of Corporate Governance and Management Control Philosophy in Preplanning and Planning Judgments"،***Auditing: A Journal of Practice and Theory***، No.١٩، pp. ١٣٣–٤٦.
- Curtis, E. (٢٠٠٨) "Legal and Regulatory Environments and Ethics: Essential Components of a Fraud and Forensic Accounting Curricula", Issues in Accounting Education, Vol. ٢٣, No.٤, pp.٥٣٥-٥٤٣.
- Dadman، E.، J. Martins; and A .Stark، (٢٠٠٤)، "Corporate Governance and Information Asymmetries: A Study of the UK Biotechnology Sector"، October، The University of Liverpool، School of Management،***Research Papers.***
- Demirag، I.، S. Sudarsanam and M. Wright، (٢٠٠٠)، "Corporate Governance: Overview and Research Agenda"،***British Accounting Review***، Vol.٣٢، No.٤، December، pp. ٣٤-٣٥٤.
- DeZoort، F. and S. Salterio (٢٠٠١)، "The Effects of Corporate Governance Experience and Financial Reporting and Audit Knowledge of Audit Committee Members، Judgments"،***Auditing: A Journal of Practice and Theory***، ٢٠ (September)، pp. ٣١–٤٧.
- Elloumi، F. and J. Gueyie (٢٠٠١)، "Financial Distress and Corporate Governance: An Empirical Analysis"،***CorporateGovernance: International Journal of Business in Society***، Vol. ١، No. ١، pp.١٥-٢٣.
- Fawzy،S.، (٢٠٠٣)،"Assessment of Corporate Governance in Egypt"، ***Working Paper No.٨٢***، Egypt،The Egyptain Center for Economic Studies.
- Gottschalk، P. & Saether، H. (٢٠١١**)** "Financial Crime in Business Organizations: an empirical Study"، Journal of Financial Crime،Vol. ١٨ No. ١، pp.٧٦-٩٢.
- Goodwin، J. and J. Seow،(٢٠٠٢)، "The Influence of Corporate Governance Mechanisms of the Quality of Finance Reporting and Auditing Perceptions of Auditors and Directors in Singapore"،***Journal Accounting and Finance***، Vol. ٤٢،Issue ٣، pp. ١٩٥-٢٢٣.

- Grant،R.، M. Visconti، (٢٠٠٦)، "The Strategic Background to Corporate Accounting Scandals"،***Long Range Planning***، ٣٩، pp. ٣٦١-٣٨٣.
- Hess, D. & Impavido, G. (٢٠٠٤). "Governance of Public Pension Funds: Lessons from Corporate Governance and International Evidence," in Musalem, A. R. & Palacios, R. (eds.) Public Pension Fund Management, pp. ٤٩-٨٩. Washington D.C.: The World Bank.
- Houck،M.M.،Kranacher،M.،Morris،(٢٠٠٦)"Forensic Accounting Investigation Tool،Developing A model Curriculum for Fraud and Forensic Accounting"August، http://www.oecd.org.
- Information Systems Audit and Control Foundation (ISACF)، (٢٠٠١)، The IT Governance Institute،***Broad Briefing of IT Governance***، ISBN ١-٨٩٣٢٠٩-٢٧-x.
- Institute of Internal Auditors (IIA) (٢٠١٢)،"Corporate governance"، Institute of Internal Auditors Florida، USA،http://www.theiia.com / doc –id=١٠٤١.
- Information Technology Governance Institute (ITGI)، (٢٠٠٣)،***Broad Briefing of IT Governance***، ٢nd Edition، ISBN. ١-٨٩٣٢٠٩-٦٤-٤.
- Imhoff J.R. and Eugene A.، "Accounting Quality، Auditing and Corporate Governance",Auditing: A Journal of Practice and Theory,January، ٢٠٠٣، pp: ١-٢٦.
- John D. Sullivan,(٢٠٠٩)," The Moral Compass of Companies: Business Ethics and Corporate Governance as Anti-Corruption Tools "Copyright International Finance Corporation-٢١٢١ Pennsylvania Avenue, NW Washington, DC ٢٠٤٣٣.
- John، K. and L.Senbet، (١٩٩٨)، "Corporate Governance and Board Effectiveness"،***Journal of Banking and Finance***،Vol. ٢٢، P.٣٧١- ٤٠٣.
- Klaus، H.and P. Leyens،(٢٠٠٣)، "Board Model in Europe- Recent Development of Internal Corporate Governance Structures، in Germany، the United Kingdom، France، and Italy،" pp.١٠-١٨.Http://ssrn.com/abstract=٤٨٧٩٤٤.
- Larcker، D.، S. Richardson.، and I. Tuna، (٢٠٠٧) "Corporate Governance Accounting Outcomes، and Organizational Performance"،***The Accounting Review***،VOL. ٨٢، No.٤، pp. ٩٦٣-١٠٠٨

-Moureen N.(٢٠٠٤)"Corporate Governance and Client investing"، Journal of Accountancy، January.

- Oyelere، P. B. and E. K. Mohamed، (٢٠٠٣)، "Transparent Corporate Governance on the Internet: A Proposed Survey of GCC Practices"،the***Conference on International Accounting Developments***، Qaseem، Saudi Arabia، October ١٤ – ١٥.

- Schneider., A Sheikh., K. Simione.,(٢٠١٢)," Holistic risk management: an expanded role for internal Auditors,"Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol.١٦, Iss١

- Seda M. & Kamer B. (٢٠٠٨), "The Emergence of Forensic Accounting Programs in Higher Education", Management Accounting Quarterly, Spring, Vol.٩, No.٣, pp.١٥-٢٣.

-Solomon J.، and A. Solomon،(٢٠٠٤) "Corporate Governance and Accountability"، From: (http://www.ssrn.com).

-Tanae، W. (٢٠١١) "The Implication of White –Collar Crime on Earnings Management and its Impact on Profit"، PhD. dissertation، Walden University، United State of America (USA).

-TI (٢٠١١), Corruption Perceptions Index, Transparency International, available at: http://www.transparency.org/cpi٢٠١١/results /

-Rasheed,E.,&Yazdanifard,R.,(٢٠١٣)," Corporate Governance as A solution for Corruption in The Private Sector "Global Jornal of Commerce&Management Perpective, G.J.C.M.P.,Vol.٢(٦):١١٦-١١٩.

-Rezaee،z.،(٢٠٠٥)،"Causes Consequences and Deterrence of financial Statement Fraued"Critical Perspectives on Accounting.vol.١٦،No.٣،April.

-Rivest، D. & Lanoue، N. (٢٠١٢) "Thieves from Within: Occupational Fraud in Canada"، Journal of Financial Crime، Vol. ١٩ No. ١، pp.٥٤-٦٤.

-Walker، G. and M. Fox (٢٠٠٢)، "Corporate Governance Reform in East Asia"،***Corporate Governance: The International Journal of Effective Board Performance***، Vol. ٢، No. ١، pp. ٤-٩.

- Weire، C.، D. Laing، andP. Mcknight، (٢٠٠١)، "An Empirical Analysis of the Impact of Corporate Governance Mechanisms on the Performance of U.K Firms، October،***PP٥٥-٧٨.Http://SSRN.COM/Abstract=٢٨٦٤٤٠.***
- Weir، C. and D. Laing، (٢٠٠١)، "Governance Structure، Director Independence and Corporate Performance in the UK"،***European Business Review***، Vol. ١٣، No. ٢، pp. ٨٦-٩٤.

ملحق رقم (١) قائمة الإستقصاء

جمهورية مصر العربية

جامعة طنطا

كلية التجارة

(قسم المحاسبة)

دور الآليات الرقابية لحوكمة الشركات فى الحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة

دراسة نظرية وميدانية

The Role of Corporate Governance Oversight Mechanisms in Reducing Financial Corruption

السيد الفاضل المحترم/

نحيطكم علماً بأننى أقوم بدراسة دور الآليات الرقابية لحوكمة الشركات فى الحد من ممارسات الفساد المالى للإدارة. برجاء التكرم بالإجابة على أسئلة الإستبيان المرفق، ويتعهد الباحث أمام الله أن أجوبتكم علي أسئلة هذا الإستبيان سوف تظل سرية ولن تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى. وأكون شاكرا مجهوداتكم فى دعم البحث العلمى بما فيه من مصلحة البلاد والعباد. وجزاكم الله على حسن تعاونكم معى خير الجزاء.

الباحث

دكتور / ياسر أحمد السيد الجرف

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

يعد الفساد المالي من أخطر المشكلات التي تعانى منها الشركات، ويتمثل الفساد المالي بالمكاسب والامتيازات التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع ، ويترتب عليها تحمل الشركات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها، مما يضعف قدرتها على التنافس والبقاء، وبالتالي تآكل رأس المال.وبدلا من أن تكون هذه الشركات أحد محركات الإقتصاد وعامل من عوامل النمو، تصبح عبئاً على الإقتصاد الوطني يتحمله المجتمع بأسره وتؤدي الآليات الرقابية لحوكمة الشركات دورا مهما في معالجة المشكلات التي تعانى منها هذه الشركات، والتي من أبرزها مشكلة الفساد المالي.

معلومات عامة

من فضلك ضع علامة "√" على المربع الذى تختاره لكل سؤال على حدة

١. هل الشركة مسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرية؟

❐ نعم – الشركة مسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرية

❐ لا – الشركة غير مسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرية

" من فضلك ضع علامة " على المربع الذى تختاره لكل سؤال على حدة(المتغير التابع)

مصادرومظاهر ممارسات الفساد المالى للإدارة فى الشركات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق بشدة
١. نقص الشفافية والإفصاح فى التقارير المالية للشركات.					
٢. ضعف ومرونة النظم القانونية والتشريعية.					
٣.القيم والسلوك غير الأخلاقى للمنظمة.					
٤. قصور التعليم المحاسبى الجامعى.					
٥. سوء إستخدام مرونة السياسات المحاسبية.					
٦. عمليات غسيل الأموال.					
٧.التمويل من خارج الميزانية.					

المتغيرات المستقلة

آليات حوكمة الشركات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
مسؤليات مجلس الإدارة					
١. لدى مجلس الإدارة جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارة الشركة.					
٢. يحدد النظام الاساسى للشركة مسؤليات مجلس الإدارة.					
٣. يؤدى مجلس الإدارة مهامه بمسؤلية وحسن نية وجدية وإهتمام أصحاب المصالح.					
٤. يحدد مجلس الإدارة الصلاحيات التى يفوضها للإدارة التنفيذية.					
٥. يلتزم عضو مجلس الإدارة بمايحقق مصلحة الشركة عموما.					
٦. توفر الشركة معلومات وافية عن شؤونها لجميع أعضاء مجلس الإدارة .					
٧. لايجوز لمجلس الإدارة عقد القروض التى تجاوز آجالها ثلاث سنوات أو بيع عقارات الشركة أو رهنها أوأبراء مدينى الشركة من إلتزاماتهم .					
لجان مجلس الإدارة واستقلاليتها ولجنة المراجعة					
٨. يوجد عدد مناسب من اللجان والذى يمكن مجلس الإدارة من تأدية مهماته بشكل فعال.					
٩. تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارةوتحديد مهامها ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها يتم وفق اجراءات عامة.					
١٠. يتم تحديد مهام كل لجنة ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها.					
١١. هناك عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين فى اللجان التى قد ينتج عن حالات تعارض مصالح.					

آليات حوكمة الشركات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١٢. يتم تشكيل لجنة المراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذين.					
١٣. لايقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية.					
١٤. تحدد الجمعية العامة قواعد إختيار أعضاء لجنة المراجعة ومدة عضويتهم وأسلوب عمل اللجنة.					
. تشمل مهمات لجنة المراجعة ومسؤولياتها ما يلي:					
١٥. الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة، والتحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهمات التي حددها لها مجلس الإدارة.					
١٦.دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها في شأنه.					
١٧.دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملحوظات الواردة فيها.					
١٨.التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين وفصلهم وتحديد أتعابهم، ويراعى عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليتهم.					
١٩.متابعة أعمال المحاسبين القانونيين ،واعتماد أى عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التى يكلفون بها أثناء قيامهم بأعمال المراجعة .					
٢٠.دراسة خطة المراجعة مع المحاسب القانوني وإبداء ملحوظاتها عليها.					
٢١.دراسة ملحوظات المحاسب القانوني على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها.					
٢٢.دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية في شأنها.					
٢٣.دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنهاوالحد من تغيرها على مدى زمنى قصير.					
المراجعة الداخلية					
٢٤.ضمان حماية الاصول من الاخطاء والمخالفات وضمان إنتاج تقارير مالية دقيقة وشاملة.					
٢٥.التركيز على مراجعة الاداء وتقييم عمل الإدارة وتبنى مدخل المراجعة على اساس الخطر.					
٢٦.يتم رفع تقارير المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة أو إلى مجلس الإدارة.					
٢٧.يتم تعيين المراجعين الداخليين ومكافأتهم وترقيتهم والاستغناء عنهم بمعرفة لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة.					
٢٨.قيام أومشاركة أعضاء خارجيين فى أداء مهام المراجعة الداخلية.					
لجنة الترشيحات والمكافآت ومنافسة سوق العمل الإدارى					
٢٩. تصدر الجمعية العامة قواعد إختيار أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت وتحدد مدةعضويتهم واسلوب عمل اللجنة.					
٣٠. تقوم هذه اللجنة بتحديد جوانب الضعف والقوة فى مجلس الإدارة واقتراح تغييره من عدمه.					
٣١. توجد سياسات واضحة لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذين.					
٣٢. تقوم هذه اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس واجتماعات المجلس وجدول الاعمال.					
٣٣. تكوين مجلس الإدارة وتصنيف كل عضو إلى: عضو تنفيذى أوعضوغير تنفيذى أوعضو مستقل					

آليات حوكمة الشركات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٣٤. تفصيل المكافآت والتعويضات المدفوعة لكل من الأتى كل على حدة : أعضاء مجلس الإدارة ،خمسة من كبار التنفيذين،والعقوبات على الشركة من الهيئة أو أى جهة أشرافية أو رقابية					
٣٥.دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملحوظات الواردة فيها.					
٣٦.التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين وفصلهم وتحديد أتعابهم، ويراعى عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليتهم.					
٣٧.متابعة أعمال المحاسبين القانونيين ،واعتماد أى عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التى يكلفون بها أثناء قيامهم بأعمال المراجعة .					
المراجعة الخارجية					
٣٨. هناك إختبارات تتم عن مدى صحة القوائم المالية وتعبيرها بصدق عن الأحداث الإقتصادية للشركة.					
٣٩. زيادة الثقة فى المعلومات الواردة بالقوائم المالية للشركات وبالتالى ترشيد وتشجيع الإستثمارات بالشركة.					
٤٠. تقييم المراجع الخارجى لتقديرات الإدارة عن وسائل الرقابة الداخلية.					
٤١. توجد مسئولية تضامنية بين إدارة الشركة ومراجعى الحسابات فى حالة ادانتهم بالغش والاحتيال واصدار معلومات مالية مضللة.					
٤٢.تساعد المراجعة الخارجية فى تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات.					
التشريعات والقوانين					
٤٣.توافر التشريعات والقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد المالى					
٤٤.توافر مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون					
٤٥.هناك جهاز قضائى مستقل وكفء يتكفل بتنفيذ ومتابعة القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد بطريقة موضوعية وبهنية عالية					
٤٦.مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد المالى					
٤٧. هناك تدعيم لإستقلالية الاجهزة الرقابية.					
آليات سوق المال					
٤٨. هناك إلتزام بسياسات الإفصاح وإجراءاته وأنظمته الإشرافية المحددة وفقا للائحة سوق المال .					
. يتضمن تقرير مجلس الإدارة الذى يرفق بالقوائم المالية السنوية للشركة مايلى :					
٤٩. الإفصاح عن ما تم تطبيقه من أحكام لائحة حوكمة الشركات المصرية وما لم يتم تطبيقه					
٥٠. أسماء الشركات المساهمة التى يكون عضو مجلس الإدارة عضوا فى مجالس ادارتها					
٥١. تكوين مجلس الإدارة وتصنيف كل عضو إلى: عضو تنفيذى أوعضوغير تنفيذى أوعضو مستقل					
٥٢. وصف إختصاصات لجان مجلس الإدارة الرئيسية ومهماتها مثل لجنة المراجعة،لجنة الترشيحات والمكافأت، مع ذكر أسماء هذه اللجان ورؤسائها وأعضائها وعدداجتماعاتها.					
٥٣. الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة عند إعداد القوائم والتقارير المالية.					
٥٤. نتائج المراجعة السنوية و مدى فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة.					